

# معوقات الاستثمار الاجنبي الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى " دراسة حالة "

د/ يحي عبد الرحمن يحي

د/ دوعاء ممدوح محمد سليمان

باحث

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - مركز البحوث الزراعية

## مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية الشاملة، ولقد شهد العقدين الماضيين تحولا جوهريا في مواقف الدول النامية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، فقبل منتصف ثمانينات القرن الماضي كانت العديد من الدول النامية تنظر إلى المستثمر الأجنبي على أنه المستفيد الوحيد، و عملت على تقييد حرية عمله و انسيابه من خلال فرض قيود صريحة على الصناعات التي يسمح العمل فيها و فرض قيود على تحويل الأرباح و إعادة رأس المال إلى الوطن، أو فرض شروط صارمة للأداء. و على العكس من ذلك نجد في الوقت الحاضر أن معظم الدول النامية ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، كما أنها طورت وطوعت قدراً كبيراً من تشريعاتها و لوائحها في هذا الخصوص، و يتضمن اتجاه التطوير تذليل المعوقات التي تقف عائقاً أمام انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر و بذل جهود فعالة لضمان سير أسواقها بما يكفل المنافسة.

ومن ثم أصبح موضوع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر ظاهرة يهتم بها المسؤولين خلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة وتكثر الإشادة بها في تصريحاتهم بشكل متكرر ومكثف. يوحى بأن حل مشاكل الاقتصاد المصري وتحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا من خلال سبيل أساسي هو اجتذاب رأس المال الأجنبي بشتى السبل ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق . ولتحقيق هذا الهدف اهتمت الحكومة بتهيئة المناخ العام والأطر التشريعية والتنظيمية واعداد البنية الأساسية لاستقباله. وبعد أن كانت هناك مجالات محددة يمكن للاستثمار الأجنبي أن يعمل فيها<sup>(\*)</sup> تم بالتدريج فتح كل المجالات والقطاعات تقريبا أمامه ليعمل دون قيود مع استثناءه من الخضوع لكثير من التشريعات والقواعد<sup>(\*\*)</sup>. هذا فضلا عن السعي لتسويق الاقتصاد المصري في كثير من المحافل والمنتديات الدولية ولدي كثير من المنظمات الدولية ومكاتب الخبرة التي تروج لحرية الاستثمارات الأجنبية والشركات دولية النشاط. وقد كان للاستثمار الزراعى اهمية كبيرة فى رفع كفاءة القطاع الزراعى نظرا لسياسة التوسع الاقوى التي تنتهجها الدولة ولارتباط القطاع الزراعى بكثير من الانشطة التى تحتاج الى حجم استثمارات ضخم قد لا يتاح للدولة القيام به ، لذا سعت الدولة جاهدة نحو جذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو هذا القطاع الهام .

## مشكلة البحث

يعانى الاقتصاد المصرى من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية، و ذلك بسبب انخفاض الدخل القومي، وضعف معدل الادخار، مما دفع الدولة للبحث عن طرق مختلفة لجلب هذه الأموال و التي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وتعانى مصر من ازمة حقيقية تتمثل فى عدم التقدير الصحيح لحدود الدور الذى يمكن أن يؤديه الاستثمار الاجنبى فى تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة ، فالواقع يشير الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تشغيل قدر من العمالة يمكن أن ترتفع بوجوده قيمة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. كما يمكن له أن يساهم في استغلال الثروات الطبيعية بما يملكه من تكنولوجيا متقدمة . ولكن بالقراءة

(\*) نص عليها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

(\*\*) حصر قانون حوافز و ضمانات الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المجالات التي تسري عليها أحكامه، ثم أجاز لمجلس الوزراء إضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد.

المتأنية لبيانات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وتوزيعها على قطاعات المقتصد القومي نجد ان النصيب النسبي للاستثمار الزراعي هامشي الى حد كبير مقارنة بباقي القطاعات فقد بلغ حوالى ١٧٧.٥ مليون جنيه تمثل نحو ٠.٦% من اجمالى الاستثمار الاجنبي والمقدر بنحو ٢٩.٨ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥<sup>(٩)</sup>. مما يشير الى ضئالة النصيب النسبي للقطاع الزراعي من تدفقات الاستثمار الاجنبي ، وبما لا يتناسب مع الاداء المتوقع لهذا القطاع فى تحقيق التنمية المستدامة .مما يدفعنا الى التساؤل : هل يفنقد القطاع الزراعي لعناصر جذب الاستثمار الاجنبي مقارنة بالاستثمار فى القطاعات الاخرى ؟

### هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على معوقات الاستثمار الاجنبي الزراعي وبوجه خاص فى قطاع استصلاح الاراضى وذلك من خلال :

- دراسة تطور الاستثمار الاجنبي واستخداماته وفقا للخطط الاقتصادية للدولة
- دراسة تطور حجم الاستثمار الاجنبي الزراعي وتوزيعه على الانشطة الزراعية المختلفة .
- تقدير أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الزراعي
- دراسة واقع استصلاح الاراضى فى مصر وتطوره وفقا للتوزيع الجغرافى للمشروعات
- دراسة حالة شركة الظاهرة الزراعية للوقوف على اهم معوقات الاستثمار الاجنبي فى قطاع استصلاح الاراضى .

### الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث لتحقيق اهدافه على كل من أسلوب التحليل الوصفي بالاضافة الى المنهج التحليلي حيث امكن استخدام بعضها فى العرض والتوصيف والبعض الاخر فى التحليل والتقدير للبيانات الثانوية. وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية غير المنشورة والتي تعدها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، بالاضافة الى الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تصدرها وزارة التخطيط . بالاضافة الى البيانات الاولية والتي تم الحصول عليها من دراسة حالة لاحدى شركات الاستثمار الاجنبي الزراعي المتخصصة فى مجال استصلاح الاراضى وهى شركة الظاهرة الزراعية .

### مفهوم الاستثمار الأجنبي:

ظهر الاستثمار الاجنبي بمفهومه الحديث خلال القرن العشرين حيث ارتفع بنسبة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة ما بين الحرب الكورية ( ١٩٥٠ - ١٩٥٣ ) ، و الازمة البترولية الاولى ( ١٩٧٣ - ١٩٧٤). ولقد كانت الاستثمارات الامريكية هى الحائزة على أكبر نسبة، حيث أنّ معظم استثماراتها الخارجية كانت مباشرة عكس الدول الأخرى كبريطانيا وفرنسا التى كانت تهتم باستثمارات أجنبية غير مباشرة فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات . وقد تعددت تعريف الاستثمار الاجنبي بتعدد الاقتصاديين الذين تناولوا المصطلح بالبحث والتحليل ، ومنها :

- عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية DECD<sup>(١٢)</sup> على أنه استحواد المستثمر الأجنبي حصة ١٠% على الأقل من إجمالي رأس مال المؤسسة .
- اما صندوق النقد الدولي FMI فأوضح بأنه امتلاك المستثمر الأجنبي لنسبة لا تقل عن ١٠% من رأس مال مؤسسة الأعمال وبما يضمن التأثير النسبي فى إدارة المؤسسة<sup>(٣)</sup> .
- وأشار تقرير الاستثمار العالمي بأنه الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك الدولة المضيفة ويتضمن التزاماً طويلاً المدى ويكون للمستثمر دور فعال فى إدارة الاستثمار<sup>(٥)</sup>.

ومن ثم يمكن تعريف **الاستثمار الاجنبي المباشر** : بأنه التحويلات المالية التي ترد من الخارج فى صورة عينية أو فى صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح . وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها ودخولها للخارج فى حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادى من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا.

أما **الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة**: فيقصد بها تعاملات المستثمرين الأجانب فى سوق رأس المال ولا يقتصر تدفق الاستثمار الأجنبى على شكل حصص الملكية فقط وإنما يأخذ أيضًا شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات .

**مناخ الاستثمار الاجنبي فى مصر :**

تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه عبارة عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، وتتميز مكونات هذه البيئة بالتغير والتداخل إلى حد كبير<sup>(٦)</sup> . ومن ثم نجد ان هناك ثلاث عوامل تعتمد عليها الشركات فى المفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهى كالاتى<sup>(١٠)</sup> :

١. البيئة الاقتصادية و السياسية للدولة المضيفة :

- الاستقرار السياسى والاقتصادى و الاجتماعى
  - القوانين المتعلقة بالدخول والعمل
  - معايير معاملة فروع الشركات الاجنبية
  - سياسات العمل وهيكل السوق
  - الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الاجنبي المباشر
  - سياسة وبرامج الخصخصة
٢. مدى تيسير الاعمال بالدول المضيفة :
- السياسة الضريبية والجمركية بالدولة المضيفة
  - دعم وتعزيز الاستثمار حيث يتضمن سمعة الدولة المضيفة وتوفير الخدمات التمويلية وتحسين مناخ الاستثمار

- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الادارة

- خدمات ما بعد الاستثمار

٣. المحددات الاقتصادية :

- عوامل السوق : مثل حجم السوق ومعدل الدخل الفردى، معدل نمو السوق ، حجم صادرات الدولة المضيفة وقدرتها على النفاذ للأسواق الخارجية
- عناصر الانتاج : توفر المواد الخام ، عمالة رخيصة ذات كفاءة بالإضافة لتوفير التكنولوجيا
- عوامل الكفاءة : مثل تكلفة الاصول و الموارد ، تكلفة المدخلات الاخرى مثل النقل و الاتصالات و السلع الوسيطة .

### **حجم الاستثمارات الأجنبية المستهدف فى خطط التنمية الاقتصادية المصرية**

لا شك أن الحكومة المصرية لديها نظرة شديدة الايجابية والتفاؤل والثقة تجاه الاستثمار الأجنبى وأهمية اجتذابه إلى مصر لسد الفجوة بين الادخار القومى والاستثمارات اللازم القيام لتحقيق النمو الاقتصادى ، ولسد الفجوة الناتجة عن انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادى المباشر وقصر دورها على الرقابة والتنظيم وتهيئة المناخ اللازم لزيادة الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى على السواء . وليس هناك وثيقة واحدة شاملة يمكن التعرف منها على موقف الحكومة بالتفصيل من هذا النوع من الاستثمار - الأمر الذى يتعين معه البحث عما يرد بخصوص الاستثمار الأجنبى المباشر فى عدة مصادر تعكس فى مجملها وجهة نظر الحكومة المصرية . خاصة مع تراجع معدل الادخار المحلى وبالتالي تزايد الحاجة الى التمويل الخارجى ، كبديل للقروض والمنح والمعونات المترجمة من جانب الدول والمنظمات الدولية ، والحاجة الى استيعاب قدر كبير من العمالة للحد من مشكلة البطالة . كما يلعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورًا فعالًا كمحرك أساسى لنجاح العملية التصديرية . ومن ثم وضعت وثيقة الخطة

الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢٠٠٢- ٢٠٠٧ ) رؤية لمستقبل التنمية في مصر حتى عام ٢٠٢٢ وحددت لها مجموعة من الأهداف تضمنت النص على<sup>(١١)</sup> أن مصر قد تبنت إستراتيجية تنمية تقوم على تشجيع القطاع الخاص وزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي على أن تقوم الدولة بالتوجيه والتنشيط عن طريق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة بجانب دورها الرقابي . أما دور الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي فيركز على ما لا يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع به مع ضروريته وحيويته من أجل التنمية.

ورغم أن هذه الرؤية تضمنت استهداف تحقيق معدل نمو سنوي يتراوح بين ٦% الى ٨% فإنها أشارت إلى ضعف الادخار المحلي وضرورة زيادته من ١٣% إلى ٢٥% ولكنها لم تتعرض لوسائل تحقيق ذلك ولا للاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو المستهدف وتوزيعها بين الدولة والقطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي واكتفت بالإشارة في بند مستقل بين الأهداف إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى الإسهام في رفع مستوى الاستثمار القومي ، وزيادة فرص العمل وأنها تجلب تكنولوجيا جديدة في الإنتاج وتعمل على حفز مستوى الصادرات عن طريق الإفادة من البنية الأساسية التصديرية المتاحة للشركات متعددة الجنسيات. وتمثل الهدف هنا في ضرورة تحسين مناخ الاستثمار وتقديم الحوافز وتنفيذ السياسات التي تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاع الصناعات التحويلية بصفة خاصة، بدلا من تركزها في مجالات البحث عن البترول . ولم تتضمن إستراتيجية الخطة الخمسية ولا أهدافها أية إشارة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولا إلى حجمها المتوقع ولا القطاعات التي يمكن أن تتجه إليها ولا إلى الأساليب التي ستتبع من أجل اجتذاب هذه الاستثمارات .

من الواضح من دراسة خطط التنمية أن الحكومة ليس لديها هدف محدد بالنسبة لحجم رعوس الأموال الأجنبية التي تتطلع لاجتذابها للعمل في مصر . مما يعني أن الحكومة ترغب في اجتذاب اكبر قدر يمكنها جذبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يعني أنها لا تملك خطة حقيقية بالمشروعات التي تستهدف إقامتها عن طريق هذا النوع من الاستثمارات . وكما تغيب الأرقام المستهدفة للاستثمار الأجنبي تغيب تسمية المجالات التي تستهدف الحكومة أن تطرحها لهذا النوع من الاستثمار وتبدو معظم المشروعات التي يعلن عنها كجزر منعزلة لا يمكن أن تساهم في تحقيق تنمية حقيقية أو نمو متواصل.

ومن ثم نجد انه على الرغم من الجهود المبذولة لتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن هناك بعض العوامل التي ساهمت في انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر وذلك بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها مصر في هذا المجال وإن تم علاج بعض منها خلال الفترة الأخيرة والتي تمثل أهمها فيما يلي:-

- الافتقار الى حافية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر وخاصة في ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات.

- عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجادبة للاستثمار
  - اقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر - بوجه عام - على نوعيات محددة من القطاعات مثل قطاع البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الأخرى.
  - ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الأوروبية المقدمة الى الدول النامية ومن بينها مصر خاصة بعد الوحدة الأوروبية.
  - التغيرات الاقتصادية التي تشهدها أوروبا الشرقية وما يستتبعها من تحول جغرافي في الاستثمارات المتدفقة الى الدول النامية ومن بينها مصر.
- و من ثم بدأت الحكومة المصرية في اتخاذ مجموعة من قرارات الإصلاح، والعمل على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في مصر .

## أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لمصر:

استطاعت مصر أن تحقق نجاحاً ملحوظاً في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تحولها نحو اقتصاد السوق، وتعزى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لمصر الى كونها بديل للقروض والمنح والمعونات المترجمة من جانب الدول والمنظمات الدولية، والحاجة الى استيعاب قدر كبير من العمالة للحد من مشكلة البطالة. بالإضافة الى دوره الفاعل كمحرك أساسى لنجاح العملية التصديرية، نظراً لما يصاحب تدفق رؤوس الأموال من نقل للخبرات فى الإدارة والتكنولوجيا، مما يسهم فى زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة بما يؤدى فى النهاية الى ربط المنتجين المحليين بالأسواق العالمية.

ويوضح الجدول رقم (١) ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر بالاسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤) قد تناقصت من حوالى ٤٩.٥ مليار جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ الى نحو ١٥.٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ حيث شهدت تذبذباً واضحاً من منتصف التسعينات، وقد يرجع البعض ذلك إلى عدة أسباب ومنها التعديلات التى طرأت على قوانين الاستثمار وتدهور الأوضاع فى الشرق الأوسط نتيجة عدم الاستقرار السياسى، حيث تصدرت مشكلة عدم الاستقرار السياسى اهم معوقات الاستثمار فى مصر بنسبة بلغت ٢٢.٩% قائمة المشكلات التى واجهت رجال الاعمال فى مصر، يليها عدم الاستقرار الحكومى بنحو ١٤.٧%، ثم الجريمة والسرقة بنسبة بلغت ٩٣%، وذلك وفقاً لتقرير التنافسية العالمية<sup>(٧)</sup>.

جدول رقم (١) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر وأهميته النسبية الى الاستثمار القومى خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤) بكل من الاسعار الجارية و الحقيقية  
قيمة : مليار جنيه

الاهمية النسبية للاستثمار الأجنبي	الاستثمار الاجنبى		الاستثمار القومى		السنوات
	حقيقى	جارى	حقيقى	جارى	
٩٠.١١	٤٤.٩٦٤	٤٩.٤٦	٤٩.٨٩٨	٥٤.٨٨٨	١٩٩٦/١٩٩٥
٤٠.٥٤	٢٤.٩٦٩	٢٧.٧٦٥	٦١.٥٨٤	٦٨.٤٨١	١٩٩٧/١٩٩٦
٢٧.٣٧	١٥.٣٣٤	١٦.٧٩١	٥٦.٠٢٦	٦١.٣٤٩	١٩٩٨/١٩٩٧
٣١.١٣	١٨.٩٤٥	١٩.٩٣	٦٠.٨٥٩	٦٤.٠٢٤	١٩٩٩/١٩٩٨
٢٣.٧١	١٤.٢١٨	١٥.٢٨٤	٥٩.٩٥٣	٦٤.٤٥	٢٠٠٠/١٩٩٩
٢٧.٨٣	١٦.٠٤٠	١٧.٦٩٢	٥٧.٦٤٣	٦٣.٥٨	٢٠٠١/٢٠٠٠
٤٥.٨٥	٢٦.٨٦٧	٣٠.٩٥١	٥٨.٦٠٢	٦٧.٥١	٢٠٠٢/٢٠٠١
٥٥.٧٦	٣٣.٧٨٦	٣٧.٩٧٥	٦٠.٥٨٧	٦٨.١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٨٧.٨٠	٦٣.٣٣٣	٦٩.٨٥٦	٧٢.١٣١	٧٩.٥٦	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٨٢.١٦	٦٩.٢١١	٧٩.٢٤٧	٨٤.٢٤٥	٩٦.٤٦	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٦٩.٥١	٦٨.٢٣٦	٨٠.٤٥	٩٨.١٦٨	١١٥.٧٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٥٢.٦٣	٦٤.٨٨٩	٨١.٧٦	١٢٣.٢٨٦	١٥٥.٣٤	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٤١.٢٦	٤٨.٨٦١	٨٢.٣٣	١١٨.٤٢١	١٩٩.٥٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢٨.٢٥	٣٧.٥٧٨	٥٥.٦٩	١٣٣.٠٢٣	١٩٧.١٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٣٥.٩٦	٥١.٨٠٩	٨٣.٣٦	١٤٤.٠٨٣	٢٣١.٨٣	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٦.٥٤	١٩.٧٢٤	٣٧.٨٩	١١٩.٢٤٥	٢٢٩.٠٧	٢٠١١/٢٠١٠
٩.٦٧	١٢.٨٦٥	٢٣.٨	١٣٣.٠٢٧	٢٤٦.١	٢٠١٢/٢٠١١
٩.٤٨	١١.٤٢١	٢٢.٩	١٢٠.٤٩٩	٢٤١.٦	٢٠١٣/٢٠١٢
١٠.٦٨	١٣.٥٣٤	٢٨.٣	١٢٦.٧٨١	٢٦٥.١	٢٠١٤/٢٠١٣
٨.٩٣	١٣.٢٢٧	٢٩.٨	١٤٨.١١٤	٣٣٣.٧	٢٠١٥/٢٠١٤
٣١.٣٥	٣٣.٤٩	٤٤.٥٦	٩٤.٣	١٤٥.١٨	المتوسط

المصدر: وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة، قطاع نظم المعلومات، بيانات غير منشورة.

ثم ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى بلغ ٨٣.٣٦ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ونتيجة لهذه التدفقات الضخمة، تعتبر مصر واحدة من أكبر الدول جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى القارة الإفريقية والعالم العربى، ولكن ادت الازمة السياسية المصرية عام ٢٠١١ الى احداث حالة من عدم الاستقرار

الاقتصادى ادت الى تخفيض التصنيف الائتمانى دوليا، وانخفاض مستوى الاحتياطى النقدى لادنى مستوى مما ادى لانخفاض حجم رؤس الاموال المتدفقة بل وهروب رؤوس الاموال الموجود بها. ويظهر ذلك بوضوح فى حجم الاستثمار الاجنبى عام ٢٠١١/٢٠١٠ و الذى بلغ نحو ٣٧.٩ مليار جنيه . وقد قدر المتوسط السنوى للاستثمار الاجنبى بالاسعار الجارية بنحو ٤٤.٦ مليار جنيه ، بينما بلغت قيمته بالاسعار الحقيقية نحو ٣٣.٥ مليار جنيه. وبدراسة الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى الى الاستثمار القومى يتبين ان نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبى الى الاستثمار القومى قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة حيث تراجعت من حوالى ٩٠.١% عام ١٩٩٦/٩٥ الى نحو ٩% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ، وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٣١.٤% . وبدراسة معادلات الاتجاه الزمنى العام لتدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر بكل من الاسعار الجارية والحقيقية خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤) تبين عدم معنوية العلاقات المقدره فى ايا من الصور الرياضية اى ان القيم تدور حول متوسطاتها .

### توزيع الاستثمار الاجنبى المباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة

من الملاحظ أن بيانات الاستثمار الأجنبي في مصر يتم إعلانها كأرقام إجمالية لا يتضح منها نصيب القطاعات الاقتصادية ولا الفروع الأمر الذي يحول دون إمكانية دراستها وتحليلها للتعرف بدقة على القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي ومدى التغيرات التي تطرأ على أدائها عبر الزمن، خاصة من النواحي التكنولوجية والتسويقية التي تعتبر عادة أهم الأهداف من اجتذاب هذه الاستثمارات ، وقد واجه البحث العديد من الصعوبات فى محاولة الوصول الى البيانات القطاعية حيث لوحظ تضارب الارقام ما بين القيمة بالجنيه والدولار فى بعض السنوات وتباينها بتعدد المصادر بل واختلافها من ذات المصدر (هيئة الاستثمار) عند مقارنة فترات زمنية مختلفة من نفس المصدر ومن ثم كان من الصعوبة التوصل لبيانات الانشطة الفرعية للقطاعات الا ان الباحث بذل الكثير من المحاولات الجادة حتى توصل للبيانات الفرعية خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٣/٢٠١٤) بالاضافة الى البيانات الفرعية لقطاع الزراعة موضوع البحث .

يوضح الجدول رقم (٢) توزيع الاستثمار الاجنبى على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٣/٢٠١٤) حيث تبين ان هناك ٩ قطاعات رئيسية فى الاقتصاد القومى يتم توزيع الاستثمار الاجنبى عليها ، قدر متوسط ما يستحوذ عليه قطاع البترول خلال فترة الدراسة بنحو ٧٧٩١.٣ مليون دولار يمثل نحو ٦١.٩% من اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر وذلك مقارنة بنحو ٧٣.٣% عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، يليه كل من قطاع الانشاءات ، قطاع الصناعة ، قطاع التمويل بنسبة قدرت بنحو ٦.١%، ٥.٥%، ٤.٩% لكل منهم على الترتيب ، كما ارتفع نصيب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من اجمالى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر الى حوالى ١١.٨% عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٠.١% عام ٢٠١١/٢٠١٠<sup>(٧)</sup> بينما مثل اجمالى الاستثمار الاجنبى الموجه الى قطاع الزراعة بنحو ٠.٩٥% مما يشير الى ضئالة الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة .

جدول رقم (٢) توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٣/٢٠١٤)

قيمة : مليون دولار

السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	الاستثمار الاجنبى التمويلي	قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قطاع البترول	قطاع الانشاءات	قطاع الخدمات	قطاع السياحة	قطاع العقارى	غير الموزع	اجمالى الاستثمار الاجنبى
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٣.٣	١٥٢٧	٢١٨٧.٦	١٨.٥	٨٠٩٨.٣	٤٣٢٨.٥	٩٢٨.٤	١٩٣.٧	٣٩٤.٩	٣٩٠٦.٨	٢١٧٠.٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٦.٣	٨٥٢	٤٤٠.٧	٧٢٧.٣	٩٦٦٦.٦	٢٢٥.٥	٢٨٢.٥	١٢١.٧	١٣٨.٤	٣٠٥.٢	١٢٨٣٦.٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٦١.٦	٤٥٦.٣	٨٧٤	٦٢.٨	٧٥٧٧.٤	٣٠٣.٨	٣٨٢.٦	٢٤٦.٩	٣٠٥.٣	٥٣٧.٥	١١١٠٨.٢
٢٠١١/٢٠١٠	٣٠.٤	٨٠.٤	١١٤	٧	٧٠١٤.٧	١٠٨.٨	٢٠٧.٢	١٥٨	١٣٤	٩٩٦.٤	٩٥٧٤.٥
٢٠١٢/٢٠١١	٨٠.٧	٧٣٢.٦	٢١٢.٧	١٣٩١	٧١٠.١	١٢٧.٢	٤٦٥.١	٤١.٧	٨٦.٢	١٥٣٠	١١٧٦٨.٢
٢٠١٣/٢٠١٢	١٣٩	٢٦١	٣٧٩.٢	٢١	٧٢٦٦.١	٢٠.٧	٢٧٤.٤	٢٠.٩	٤٤.٢	١٨٤٧	١٠٢٧٣.٥

١٠٨٩٣.١	٢١٦٧.٧	١٤٩.٤	١٣	١٥٥.١	٢٣٨.٣	٧٨١٥	٢	١١١.٥	٢١٥.٣	٢٥.٨	٢٠١٤/٢٠١٣
١٢٥٩٤.٤	١٦١٢.٩	١٧٨.٩	١١٣.٧	٣٨٥.٠٤	٧٦٤.٧	٧٧٩١.٣	٣١٨.٥	٦١٧.١	٦٩٢.٦	١١٩.٦	المتوسط

المصدر: وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة، قطاع نظم المعلومات، بيانات غير منشورة.

وقد يرى البعض ان انخفاض الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي في قطاع الزراعة يرجع الى ان المخاطر التي ترتبط الإنتاج الزراعي كثيرة مثل إصابة المحصول نتيجة الجفاف أو الصقيع أو الإصابة بالآفات أو نقص مياه الري، أو انخفاض سعر المحصول نتيجة لزيادة العرض علي الطلب، أو المنافسة أو استخدام التكنولوجيا الحديثة، وطول فترة استثمار الأموال لطول فترة الإنتاج وتسويق المحاصيل مما يجعل رؤوس الأموال تدور فيها ببطء. بالإضافة الى كون المشروعات الزراعية تختلف عن المشروعات الصناعية والتجارية فبينما يرتبط نجاح الأخيرة باستقرارها وحسن سير العمل بها ومفاضلة أصحابها بين السياسات المتعددة والإنتاج المنظم مما يؤدي في النهاية إلي اضطراب زيادة الأرباح، أما المشروعات الزراعية فهي تتأثر إلي حد كبير بطبيعة البنين الزراعي من نظم الحيازة وطرق إستجارتها وإستغلالها والعلاقات القائمة بين الملاك والمستأجرين ونظم الضرائب العقارية وغير ذلك من القوانين التي تنظم الدخول بين الأفراد في هذا القطاع.

### تطور الاستثمار الاجنبي الزراعي بكل من الاسعار الجارية والحقيقية

يوضح الجدول رقم (٣) تطور اجمالي الاستثمار الاجنبي الزراعي خلال الفترة (١٩٩٦/١٩٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤) بالأسعار الجارية و الحقيقية، حيث تبين ان اجمالي الاستثمار الاجنبي الزراعي بالاسعار الجارية قد اخذ في التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة حيث تراوح بين ادنى قيمة والتي قدرت بنحو ١٧٢.٤ مليون جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١، وأقصى قيمة قدرت بنحو ٧٣٠.٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبمتوسط سنوي بلغ ١٥٧٥ مليون جنيه. بينما قدر متوسط الاستثمار الاجنبي الحقيقي بنحو ١١٤٨ مليون جنيه.

جدول رقم (٣) تطور تدفقات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الاجنبي الزراعي في مصر خلال الفترة (١٩٩٦/١٩٩٥ - ٢٠١٤ / ٢٠١٥)

السنوات	الاستثمار الاجنبي		الاستثمار الاجنبي الزراعي		الاستثمار في باقي القطاعات الاقتصادية		الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي الزراعي
	جاري	حقيقي	جاري	حقيقي	جاري	حقيقي	
١٩٩٦/١٩٩٥	٤٩٤٦٠	٤٥٠٦٦.٢	٣١٢.٠	٢٨٣.٦	٤٩١٤٨.١	٤٤٦٨٠.١	٠.٦
١٩٩٧/١٩٩٦	٢٧٧٦٥	٢٥٢٤١.٢	١٣٦١.٨	١٢٢٤.٦	٢٦٤٠٣.٦	٢٣٧٤٤.٢	٤.٩
١٩٩٨/١٩٩٧	١٦٧٩١	١٥١٠٠.٠	١٣٨٩.٦	١٢٦٩.١	١٥٤٠١.٦	١٤٠٦٥.٤	٨.٣
١٩٩٩/١٩٩٨	١٩٩٣٥	١٨٢٠٥.٢	١٤٧٦.٠	١٤٠٣.٠	١٨٤٥٨.٧	١٧٥٤٦.٣	٧.٤
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٥٢٨٤	١٤٥٢٨.٦	٤٢٠.٥	٣٩١.٢	١٤٨٦٣.٥	١٣٨٢٦.٥	٢.٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٧٦٩٢	١٦٤٥٧.٤	٤٤٤.٢	٤٠٢.٧	١٧٢٤٧.٥	١٥٦٣٦.٩	٢.٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٠٩٥١	٢٨.٦٠.٩	٨٥٦.٣	٧٤٣.٣	٣٠٠٩٤.٩	٢٦١٢٤.١	٢.٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٧٩٧٥	٣٢٩٦٤.٦	٣٢٠.٨	٢٨٥.٤	٣٧٦٥٤.٤	٣٣٥٠٠.٤	٠.٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٩٨٥٦	٦٢١٤٩.٧	٩٥٨.٣	٨٦٨.٨	٦٨٨٩٧.٩	٦٢٤٦٤.١	١.٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٩٢٤٧	٧١٨٤٦.٨	١٣٢٠.٤	١١٥٣.٢	٧٧٩٢٦.٧	٦٨٠٥٨.٢	١.٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨٠٤٤٦	٧٠٢٥٨.١	٢٠٢٨.٦	١٧٢٠.٦	٧٨٤١٧.٠	٦٦٥١١.٤	٢.٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٨١٧٥٨	٦٩٣٤٥.١	٥٥٦١.٧	٤٤١٤.٠	٧٦١٩٦.٢	٦٠٤٧٣.٢	٦.٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٢٣٢٩	٦٥٣٤٠.٧	٧٣٠٨.٤	٤٣٣٧.٣	٧٥٠٢٠.٩	٤٤٥٢٢.٨	٨.٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٥٦٩٦	٣٣.٥٣.٧	٢٤٧٠.٣	١٦٦٦.٨	٥٣٢٢٥.٣	٣٥٩١٤.٥	٤.٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٣٣٥٨	٥٦٢٤٧.٢	١٠٣٦.٤	٦٤٤.١	٧٢٩٩٥.٠	٤٥٣٦٦.٧	١.٢
٢٠١١/٢٠١٠	٣٧٨٩٠	٢٣٥٤٩.٠	٢٥٦٥.٢	١٣٣٥.٣	٣٥٣٢٥.١	١٨٣٨٨.٩	٦.٨
٢٠١٢/٢٠١١	٢٣٨٠٠	١٢٣٨٩.٤	١٧٢.٤	٩٣.٢	٢٣٦٢٧.٦	١٢٧٧١.٧	٠.٧
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٢٩٢١	١٢٣٨٩.٧	٤٨١.٨	٢٤٠.٣	٢٢٤٣٩.٢	١١١٩١.٦	٢.١
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٨٣١٠	١٤١١٩.٧	٨٤٧.٩	٤٠٥.٥	٢٧٤٦٢.١	١٣١٣٣.٥	٣.٠
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٩٨١٤	١٤٢٥٨.٢	١٧٧.٥	٧٨.٨	٢٩٦٣٦.٥	١٣١٥٤.٢	٠.٦
المتوسط	٤٤٥٦٣.٩	٣٥٠٢٨.٦	١٥٧٥.٥	١١٤٨.٠	٤٢٥٢٢.١	٣٢٠٥٣.٧	٢.٥

المصدر: وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة، قطاع نظم المعلومات، بيانات غير منشورة.

وبدراسة الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي الزراعي بالنسبة لإجمالي الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥) يتبين تزايد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي الزراعي من حوالي ٠.٦% عام ١٩٩٦/٩٥ إلى نحو ٨.٩% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ثم أخذت في التناقص مرة أخرى لتبلغ نحو ٠.٦% عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ، وذلك بمتوسط بلغ حوالي ٢.٥% . مما يعكس انخفاض رؤوس الأموال التي تقدم للاستثمار في القطاع الزراعي مقارنة بقطاعات أخرى سواء إنتاجية صناعية أو خدمية ، ويوضح مدى تدهور النصيب النسبي لقطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى على الرغم من دوره الحيوي والهام في المقتصد المصري .

كما يتبين من دراسة الجدول رقم (١) بملحق البحث ان الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي الزراعي مثلت نحو ٩٠.٦% من قيمة الاستثمار الزراعي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بنسبة بلغت نحو ١.٣% . وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي الزراعي المباشر بكل من الاسعار الجارية والحقيقية خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥-٢٠١٤/٢٠١٥) تبين عدم معنوية العلاقات المقدرة في ايا من الصور الرياضية مما يعنى ان القيم تدور حول متوسطاتها .

### توزيع الاستثمارات الأجنبية الزراعية على القطاعات الإنتاجية المختلفة

بدراسة توزيع الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع الزراعي تبين أنها تخدم أربعة قطاعات رئيسية هي :- قطاع استصلاح واستزراع الاراضى ، الإنتاج الحيوانى و الداجنى و الثروة السمكية ، مشروعات التكامل الصناعى الزراعى ، المجازر الآلية ، أنشطة زراعية اخرى . ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع الاستثمارات الأجنبية على هذه القطاعات حيث تبين من الجدول تذبذب الاستثمارات الموجه لمختلف القطاعات صعودا وهبوطا . وكان اعلى القطاعات استحوادا على الاستثمارات هو قطاع استصلاح الاراضى يليه قطاع الانتاج الحيوانى ثم الأنشطة الزراعية الصناعية، واخيرا المجازر الآلية وذلك بمتوسط سنوى بلغ حوالى ١٥٦.١ ، ٢١.٦ ، ١.٥٩ ، ١.٦٢ مليون دولار لكل منها على الترتيب وذلك خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥) .

### تطور الاستثمار الأجنبي الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى

يأتى الاستثمار الأجنبي فى قطاع استصلاح الاراضى فى المرتبة الاولى بين قطاعات المقتصد الزراعى المصرى . حيث يتبين من دراسة الجدول رقم (٤) تطور قيمة الاستثمار الأجنبي الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥) حيث اخذ فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة . حيث تراوح بين حد ادنى قدر بنحو ٠.٤٧ مليون دولار عام ١٩٩٧/٩٦ ، وحد اقصى بلغ حوالى ١٢٦٧.٩ مليون دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ . وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١٥٦.١ مليون دولار .

وبدراسة الأهمية النسبية لقيمة الاستثمار الأجنبي فى قطاع استصلاح الاراضى الى اجمالى الاستثمار الأجنبي الزراعى خلال فترة الدراسة تبين تذبذب الأهمية النسبية صعودا وهبوطا وقد بلغت الأهمية النسبية اقصاها بنسبة قدرت بنحو ١٠٠% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ١٩٩٧/٩٦ بنسبة بلغت ٢.٤% وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٤٩% . وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور الاستثمار الأجنبي فى قطاع استصلاح الاراضى تبين عدم معنوية العلاقة المقدرة فى ايا من الصور الرياضية مما يعنى ان القيم تدور حول متوسطها .

### تطور الاستثمار الأجنبي الزراعى فى قطاع الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى

كما يوضح الجدول رقم (٤) تطور قيمة الاستثمار الأجنبي فى قطاع الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى و قدرت اعلى قيمة له عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنحو ١٠٦.٥ مليون دولار وادنى قيمة بنحو ١.٦٤ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٢١.٦ مليون دولار . وبدراسة الأهمية النسبية لقيمة الاستثمار الأجنبي فى قطاع الانتاج الحيوانى والسمكى الى اجمالى الاستثمار الأجنبي الزراعى خلال فترة الدراسة تبين تذبذب الأهمية النسبية صعودا وهبوطا وقد بلغت الأهمية النسبية اقصاها بنسبة قدرت بنحو ٩١.٢% عام ٢٠١٢/٢٠١١

بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة بلغت ٠.٧% وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١٥.١% .  
وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور الاستثمار الاجنبى فى قطاع الانتاج الحيوانى والسمكى تبين عدم معنوية  
العلاقة المقدره فى ايا من الصور الرياضية مما يعنى ان القيم تدور حول متوسطها .

جدول رقم (٤) توزيع الاستثمارات الأجنبية الزراعية على القطاعات الإنتاجية المختلفة خلال الفترة (١٩٩٦/١٩٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤)  
القيمة : مليون دولار

السنة	استصلاح الاراضى		انتاج حيوانى واداجنى وسمكى		تكامل صناعى زراعى		مجازر الية		انشطة زراعية اخرى		اجمالى الاستثمار الاجنبى الزراعى
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٩٩٦/١٩٩٥	١.٤٤	٢٤.١	٣.٤٢	٥٧.١٩	١.١٢	١٨.٧	-	-	-	-	٥.٩٨
١٩٩٧/١٩٩٦	٠.٤٧	٢.٤	١٥.٨٨	٧٩.٧٦	٣.٥٦	١٧.٩	-	-	-	-	١٩.٩١
١٩٩٨/١٩٩٧	١.٠٩٤	٩١.٤	٤.٤٩	٣.٧٥	٥.٧٤	٤.٨	-	-	-	-	١١٩.٦٣
١٩٩٩/١٩٩٨	٧.٣٣	٥٨.٣	٣.٩٩	٣١.٧٤	١.٢٥	٩.٩	-	-	-	-	١٢.٥٧
٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠.٧٧	٧٠.٨	٤.٧١	١٦.٠٦	١.٦٢	٥.٥	١.٧	٥.٨٠	٠.٥٢	١.٧٧	٢٩.٣٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨.١٩	٣٦.٦	١٢.٩٥	٥٧.٨٦	-	-	٠.٦٢	٢.٧٧	٠.٦٢	٢.٧٧	٢٢.٣٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٢.٠١	٨٠.٧	١.٦٤	٦.٠٢	٢.٦	٩.٥	٠.٤٣	١.٥٨	٠.٥٨	٢.١٣	٢٧.٢٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٨.٩٧	٨٨.٧	٥.٨٩	١٠.٦٧	٠.١٣	٠.٢	٠.٠٦	٠.١١	٠.١٣	٠.٢٤	٥٥.١٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣.٧٨	٢٦.٣	١١.٣٨	٧٩.٢٥	٥.٥٥	٣٨.٦	٠.٠٥	٠.٣٥	٤.٧	٣٢.٧٣	١٤.٣٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٦.٢٩	٧٣.٥	٥.٣٦	١٤.٩٨	١.٢٢	٣.٤	-	-	٢.٩	٨.١١	٣٥.٧٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٢.٣١	٤٣.٥	٧٢.٣١	٤٣.٤٨	٠.٣٨	٠.٢	١٩.٧	١١.٨٥	١.٦	٠.٩٦	١٦٦.٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٧.٦٨	٩٤.٨	٢٣.٨٧	٣.٩٧	٠.٠١	٠.٠	٦.٢	١.٠٣	١.١٧	٠.١٩	٦٠١.٩٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٨١.٢٢	٩٣.٤	٢٩.٨٧	٥.٨٠	١.٧٦	٠.٣	٠.٨٧	٠.١٧	١.٦٥	٠.٣٢	٥١٥.٣٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٣٥.٣٧	٥٤.٢	١٠٦.٤٧	٤٢.٦٠	١.٦٨	٠.٧	٠.٦٩	٠.٢٨	٥.٧	٢.٢٨	٢٤٩.٩١
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٦٧.٨٦	٩٩.٨	٨.٨٣	٠.٧٠	٦.٨٦	٠.٥	٠.١٨	٠.٠١	٠.٠٢	٠.٠٠١	١٢٧٠.٠٣
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٤.١٤	٨٤.٤	١٤.٥٢	٩.١٤	٥.٧٢	٣.٦	-	-	٤.٥	٢.٨٣	١٥٨.٨٨
٢٠١٢/٢٠١١	١٠.٧٦	١٠.٨	٩١.٢٣	٩١.٢٠	٢.٠٣	٢.٠	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٥	٠.٠٥	١٠٠.٠٣
٢٠١٣/٢٠١٢	١٥٠.٧٤	٨٧.٤	٩.٣٧	٥.٤٤	٢.١٣	١.٢	١.٣١	٠.٧٦	٨.٨٤	٥.١٣	١٧٢.٣٩
٢٠١٤/٢٠١٣	١٥٨.٢	٤٣.٣	٢.٥٤	٦.٩٥	١٧.٣	٤٧.٣	٠.٠٢	٠.٠٥	٠.٨٦	٢.٣٥	٣٦.٥٤
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٤.٦	٨٦.٧	٤.١	١٠.٢٨	-	-	٠.٦	١.٥٠	٠.٦	١.٥٠	٣٩.٩
المتوسط	١٥٦.١	٤٩.١	٢١.٦	١٥.١	١.٥٩	٤.١	١.٦٢	١.٣١	١.٧٢٢	٣.١٧	١٨٢.٧

(-) تشير الى ان القيمة اقل من ٥٠٠٠٠ جنيه ، ولم تذكر هيئة الاستثمار مايعادل تلك القيمة بالدولار .

ملحوظة : توافر عند اجراء البحث بعض البيانات مقيمة بالجنيه ومن ثم تم اجراء عدة محاولات لتحويل القيم الدولارية الى الجنيه اعتمادا على سعر الصرف المنشور بقاعدة بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الا انه تبين وجود تضارب فى القيم بشكل كبير بعد التحويل ، مما دفع الى استخدام سلاسل البيانات المتاحة بالدولار نظرا لكونها مكتملة ومتسقة .

القيم السالبة تعبر عن خروج استثمار من النشاط الاقتصادى

المصدر : وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، قطاع نظم المعلومات، بيانات غير منشورة .

### تطور الاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع التكامل الزراعى الصناعى

بدراسة تطور قيمة الاستثمار الاجنبى فى قطاع التكامل الزراعى الصناعى يتبين تزايد قيمة الاستثمار الاجنبى من حوالى ١.١٢ مليون دولار عام ١٩٩٦/٩٥ الى نحو ١٧.٣ مليون دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١.٥٩ مليون دولار . كما شهدت سنوات الفترة خروج بعض الاستثمارات من النشاط خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، و٢٠١٠/٢٠٠٩ . وبدراسة الاهمية النسبية لقيمة الاستثمار الاجنبى فى قطاع التكامل الزراعى الصناعى الى اجمالى الاستثمار الاجنبى الزراعى خلال فترة الدراسة تبين تذبذب الاهمية النسبية صعودا وهبوطا حيث بلغت اقصاها بنسبة قدرت بنحو ٤٧.٣% عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة بلغت ٠.٠٠١% وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٤.١% . وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور الاستثمار الاجنبى فى قطاع التكامل الزراعى الصناعى تبين عدم معنوية العلاقة المقدره اى ان القيم تدور حول متوسطها .

### تطور الاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع المجازر الالية

قدرت اعلى قيمة للاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع المجازر الالية بنحو ١٩.٧ مليون دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، وادنى قيمة بنحو ٠.٠٢ مليون دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، و ٢٠١٤/٢٠١٣ وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١.٦٢ مليون دولار . وبدراسة الاهمية النسبية لقيمة الاستثمار الاجنبى فى قطاع المجازر الالية الى

اجمالي الاستثمار الاجنبي الزراعى خلال فترة الدراسة تبين تذبذب الاهمية النسبية صعودا وهبوطا وقد بلغت الاهمية النسبية اقصاها بنسبة قدرت بنحو ١١.٩% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة بلغت ٠.٠١% وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١.٣%. ودراسة العلاقة الاتجاهية لتطور الاستثمار الاجنبي فى قطاع المجازر الالية تبين عدم معنوية العلاقة المقدره اى ان القيم تدور حول متوسطها .

#### تطور الاستثمار الاجنبي الزراعى فى الانشطة الزراعية الاخرى

قدرت اعلى قيمة للاستثمار الاجنبي الزراعى فى الانشطة الاخرى بنحو ٨.٨ مليون دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وادنى قيمة بنحو ٠.٠٢ مليون دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ . وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١.٧ مليون دولار . ودراسة الاهمية النسبية تبين تذبذب الاهمية النسبية صعودا وهبوطا حيث بلغت اقصاها بنسبة قدرت بنحو ٣٢.٧% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة بلغت ٠.٠٠١% وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٣.٢% . ودراسة العلاقة الاتجاهية لتطور الاستثمار الاجنبي فى قطاع الانشطة الاخرى تبين عدم معنوية العلاقة المقدره فى ايا من الصور الرياضية مما يعنى ان القيم تدور حول متوسطها .

#### التوزيع الجغرافى للاستثمار الاجنبي فى قطاع استصلاح الاراضى

يوضح الجدول رقم (٥) التوزيع الجغرافى للاستثمار الاجنبي الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى على مستوى محافظات الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤) حيث تبين ان محافظة القاهرة تأتى فى المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمار الاجنبي فى قطاع استصلاح الاراضى بها . وعلى الرغم من كونها محافظة حضرية الا ان متوسط حجم الاستثمار الاجنبي بها قدر بنحو ١١٤.٧ مليون دولار ، وقد يعزى ذلك لكونها المقر الادارى لعديد من شركات استصلاح الاراضى . يليها محافظة اسوان بقيمة بلغت ١٠.٢ مليون دولار ، وتأتى الجيزة فى المرتبة الثالثة بمتوسط استثمارات قدر بنحو ٩.٢ مليون دولار ، ثم الشرقية ، البحيرة ، الاسماعيلية، الاسكندرية باجمالى استثمارات قدر بنحو ٥.٩ ، ٣.٧ ، ٣.١ ، ٢.٤ مليون دولار لكل منهم على الترتيب

جدول رقم (٥) توزيع الاستثمارات الأجنبية فى قطاع استصلاح الاراضى على محافظات الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤)

السنة	القاهرة	اسوان	الجيزة	الشرقية	البحيرة	الاسماعيلية	الاسكندرية	باقي المحافظات
١٩٩٦/١٩٩٥	٠.٣	-	١.٢٣	-	-	٠.٠٩	-	-
١٩٩٧/١٩٩٦	٠.٣٥	-	٠	-	-	-	-	٠.١٢
١٩٩٨/١٩٩٧	١٢.١٦	٥٨.٨٧	٣.١٧	٠.١٤	١	-	٢٩.٦٨	٤.٤
١٩٩٩/١٩٩٨	٠.٧	-	٢.٠٢	٠.٧٢	٠.٣٤	١.٣٢	٠.٠٢	٢.٢٢
٢٠٠٠/١٩٩٩	١.٨٩	٠.٢٨	٢.٤٣	٤.٤	٤.٩١	٣.٥٤	-	٢.٨٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	٠.٤١	-	٠.٥٣	٠.٧٤	١.٦٩	٢.٩٢	-	١.٩٢٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٠.٢	٦.٩٤	١٣.٢٤	-٠.٠٣	٠.٤٤	١.٠٩	-	٠.١٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٠.١	-	٤٦.٦	٠.٠٥	٠.٦٤	٠.٦٣	-	١.٧٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠.٣٣	-	٠.٢٦	-٠.٢٨	٠.١	١.٠٩	-	٢.٢٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠.٠٧	٠.١٦	٨.٠٩	٠.٠٣	٢.٢٧	٤.٤٣	٠.٨١	١٠.٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩.٧٩	١.٦	١١.٦١	٠.٥٦	٢٨.٥٨	١٦.٣٨	١.٨٣	١.٩٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٢٦.٣٤	١٢٥.٢	٣٦.٣٤	٤.١	١٣.٢٦	١٢.٩٩	٢.٩	٤٩.٦٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤١٧.٨٢	٤.٥٢	٢٧.٧	٢.٣٨	٧.٣٨	٤.٤٥	٠.٧٨	١٦.٢٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٢.٣٣	٧.٣١	-١.٩٨	٠.٣٣	٢.٧٤	٢.٥٥	٤.٤٨	٢٧.٦٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٥٧.٤٢	-٠.٠٥	٢.٥١	٠.٩	٣.٩٨	١.٩٦	٠.٨١	٢.١٥
٢٠١١/٢٠١٠	٦.٨٥	-	٢١.٦	١٠٣.٣١	-	٠.١١	٠.٥٨	١.٣
٢٠١٢/٢٠١١	٣.٣	-	٣.٨٣	٠.١٤	١.٧	٠.١١	٠.٤٧	٠.٤١
٢٠١٣/٢٠١٢	١٣٨.٢٩	-	٣.٤٦	٠.٠١	٢.٥٣	٠.٢	١.٧١	٣.٦٢
٢٠١٤/٢٠١٣	٨.٢٤	-	٠.١٣	-٠.٠٣	٠.٦٨	٤.٦٩	٠.٧	١.٤٢
٢٠١٥/٢٠١٤	١٧.٣	-	١.٥٨	٠.١	٢.٦	٢.٧	٢.٣	٧.٩٧
المتوسط	١١٤.٧٠	١٠.٢٤	٩.٢٢	٥.٨٨	٣.٧٤	٣.٠٦	٢.٣٥	٦.٩٢

(-) تشير الى ان القيمة اقل من ٥٠٠٠٠٠ جنيهه  
القيم السالبة تعبر عن خروج استثمار من النشاط الاقتصادي  
المصدر : وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار ، المناطة ، الحدة ، قطاع نظم المعلومات ، بيانات غير منشورة .

### تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي الزراعي والاستثمار الأجنبي الزراعي

يعتبر الاستثمار من أهم المكونات الرئيسية للدخل القومي لما له من تأثير جوهري على الإنتاج والدخل ومستوى التشغيل . فزيادة الاستثمار يعني إضافة مشروعات إنتاجية جديدة تساهم في استيعاب قدر من القوى البشرية غير العاملة والحد من مشكلة البطالة ، هذا فضلا عن زيادة الإنتاج وزيادة الصادرات والحد من الواردات الاستهلاكية ومن ثم تحسين وضع الميزان التجاري ، وايضا زيادة الدخل الفردي و الذي يؤدي الى زيادة المدخرات و التي تؤدي بدورها الى استثمارات جديدة .

وقد اعتمد البحث على استخدام دالة الإنتاج كوب - دو غلاس ، لقياس أثر الاستثمار الأجنبي الزراعي المباشر على النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي المصري خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥ - ٢٠١٤/٢٠١٥) ، و إختيار هذا النموذج مستمد من النظرية النيوكلاسيكية للنمو .

### التوصيف القياسي للنموذج

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في نمو القطاع الزراعي والتي يتباين تأثيرها من مقتصد لآخر ، حيث يمكن التعرف على النمو الذي حدث في القطاع الزراعي نتيجة استخدام الاستثمار الأجنبي الزراعي ، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي الزراعي ، و الناتج المحلي الزراعي . لذلك سيتم إختيار النموذج النيوكلاسيكي . وذلك في صورة نموذج وحيد المعادلة تاخذ الشكل التالي :

$$AgrGdp = f(AgrFI, L, G, OP)$$

حيث :

- $AgrD$  : معدل النمو السنوي للناتج المحلي الزراعي الحقيقي ، كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي .
- $FI$  : الاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر كنسبة للناتج المحلي الزراعي الحقيقي .
- $L$  : معدل النمو السنوي للعمالة الزراعية .
- $G$  : نسبة الاستهلاك الزراعي (الانفاق العام) الى الناتج المحلي الزراعي ، كمؤشر للتدخل الحكومي .
- $OP$  : الانفتاح الاقتصادي (الانفتاح التجاري) ويمثل حاصل جمع إجمالي الصادرات والواردات الزراعية من السلع والخدمات مقسومة على الناتج المحلي الزراعي .

وتأخذ المعادلة الصورة رقم (١) ولتقدير النموذج يتم تحويل الدالة الى الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة كما في المعادلة رقم (٢)

$$AgrD = FI^{\alpha_1} L^{\alpha_2} G^{\alpha_3} OP^{\alpha_4} \dots (1)$$

$$\text{LogAgrD} = \text{LogA} + \alpha_1 \text{LogFI} + \alpha_2 \text{LogL} + \alpha_3 \text{LogG} + \alpha_4 \text{LogOP} \dots (2)$$

وتوضح المعادلة الآتية نتائج التقديرات بعد استبعاد المتغيرات التي لم تتفق مع المنطق الاقتصادي ولم تثبت معنويتها إحصائيا .

$$\text{LogAgrD} = 12.3 + 0.03 \text{LogFI} + 0.10 \text{LogL} + 2.7 \text{LogG} + 1.05 \text{LogOP}$$

$$F = 9.4 \quad (1.89)^* \quad (2.3)^{**} \quad (1.93)^{**} \quad (1.83)^* \quad R^2 = 0.71$$

القيمة ما بين ( ) تشير لقيمة t المحسوبة حيث \*\* معنوية عن ٠.٠١ ، \* معنوية عند مستوى ٠.٠٥ .  
المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٢) بملحق الدراسة

اظهرت نتائج تقديرات معاملات معاملات الانحدار المقدر الى وجود علاقة طردية بين معدل النمو السنوي للناتج المحلي الزراعي الحقيقي وكل من الإستثمار الزراعي الأجنبي المباشر كنسبة للناتج المحلي الزراعي الحقيقي ، معدل النمو السنوي للعمالة الزراعية ، نسبة الاستهلاك الزراعي الى الناتج المحلي الزراعي ، درجة الانفتاح

الاقتصادي للقطاع الزراعي حيث زيادة كل منهم بنحو ١% يؤدي الى زيادة معدل النمو في الناتج الزراعي المحلي بنحو ٠.٠٣% ، ٠.١٠% ، ٢.٧% ، ١.٠٥% لكل منهم على الترتيب . وبلغت مرونة الإجمالية حوالي ٣.٨٨ مما يشير الى تزايد العائد على السعة اي بزيادة قيم تلك المتغيرات بنسبة ١% يزداد معدل نمو القطاع الزراعي بنحو ٣.٩% . وقد ثبت توافق إشارات معاملات الانحدار مع المنطق الاقتصادي ، كما ثبتت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار (F) والتي قدرت قيمتها بنحو ٩.٤ ، وتشير قيمة معامل التحديد المعدل إلى أن نحو ٧١% من التغير في معدل نمو القطاع الزراعي يرجع إلى العوامل التي ذكرت بالنموذج و الباقي يرجع الى عوامل لم يتم تحديدها في نموذج الدراسة ك رأس المال و غيرها .

### تقدير العلاقة بين الاستثمار الاجنبي الزراعي الحقيقي والناتج المحلي الزراعي الحقيقي

من النموذج السابق يمكن قياس أثر الاستثمار الاجنبي الزراعي على نمو القطاع الزراعي من خلال اختبار العلاقة التأثيرية بين المتغيرين المعنيين بالدراسة فقط و عليه يأخذ النموذج المراد تقديره الشكل التالي:

حيث توضح العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي الحقيقي بالمليون جنيه كمتغير تابع و الاستثمار الاجنبي الزراعي الحقيقي بالمليون جنيه كمتغير مستقل خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥ - ٢٠١٤/٢٠١٥) ، حيث ثبتت معنوية العلاقة ككل استنادا لاختبار (F) ، كما توضح المعادلة التالية :

$$\text{LogAgrD} = 1.87 + 0.25\text{LogFI}$$

(٢.٤)\*\*

$$F = ٥.٨$$

$$R^2 = ٠.٣٦$$

القيمة ما بين ( ) تشير لقيمة t المحسوبة حيث \*\* معنوية عن ٠.٠١ .  
المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (٢) بملحق البحث

حيث تبين وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي الزراعي الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الزراعي الحقيقي ، حيث زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية الموجهة لقطاع الزراعة بنحو ١% يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الزراعي الحقيقي بنحو ٠.٢٥% . كما تشير قيمة معامل التحديد الى ان نحو ٣٦% من التغير في معدل نمو الناتج المحلي الزراعي الحقيقي خلال فترة الدراسة قد يعزى لحجم الاستثمارات الاجنبية الموجهة لقطاع الزراعة .

### التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الاجنبي الزراعي في مصر

لتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في مصر سوف نقوم بحساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار ، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة ١٩٩٦ . ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم و سعر صرف غير مغالى فيه و بنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري .

جدول رقم (٦) المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في مصر

المقتصد القومي				
درجة المؤشر	التغير في المؤشر	سنة ٢٠١٥/٢٠١٤	سنة ٢٠١٤/٢٠١٣	نوع المؤشر
٣	٠.٩	٢٤.٤	٢٥.٣	مؤشر السياسة المالية: عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
٣	-١.٦	-٠.٨	-٢.٤	مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
٠	-٠.٥	١٠.٦	١٠.١	مؤشر السياسة النقدية: يتم التعبير عنه من خلال معدل التضخم.
على مستوى القطاع الزراعي				
درجة المؤشر	التغير في المؤشر	سنة ٢٠١٥/٢٠١٤	سنة ٢٠١٤/٢٠١٣	نوع المؤشر

٣	-٠.١٣	-٣.٥٩	-٣.٤٦	مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الزراعى الإجمالى.
٠	٠.٢	١٠.١	١٠.٣	مؤشر السياسة النقدية: معدل التضخم فى القطاع الزراعى.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (٢) بملحق البحث.

تقع الخصائص الأولى ضمن السياسات الاقتصادية و تمثل محصلة و نتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة و تشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، و مجموعة سياسات المعاملات الخارجية<sup>(١)</sup>. ويوضح الجدول رقم (٦) وضع مناخ الاستثمار المصرى بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية وذلك على مستوى المقتصد المصرى بوجه عام والقطاع الزراعى بصفة خاصة .

حيث يمكن من خلال النتائج الواردة فى الجدول السابق حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية والذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة .

حيث يتم تقييم المؤشر كما يلي :

- أقل من ١ عدم تحسن مناخ الاستثمار
- من ١ إلى ٢ تحسن مناخ الاستثمار
- من ٢ إلى ٣ تحسن كبير فى مناخ الاستثمار

بناء على نتائج التقديرات بالجدول رقم (٦) يتبين ان قيمة المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية المصرية قد بلغ حوالى -٠.٤ أى اقل من الواحد الصحيح مما يشير الى عدم تحسن مناخ الاستثمار فى مصر بعد على الرغم من الامكانيات والقدرات الهائلة المتوفرة لديها . ويتقدير قيمة المؤشر على مستوى القطاع الزراعى تبين ان قيمة المؤشر قد بلغت نحو ٠.٠٤ مما يشير لعدم تحسن مناخ الاستثمار فى القطاع الزراعى . والذي هو بالتالى نتيجة حتمية لعدم تحسن مناخ الاستثمار الاجنبى بوجه عام فى المقتصد المصرى .على الرغم من ان مصر تأتى فى المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث الدول الاكثر جذبا للاستثمار الاجنبى وذلك وفقا للتقارير الدولية<sup>(٢)</sup>

### الاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى

وفقاً لما تقدم بالبحث والذي تبين منه ان قطاع استصلاح الاراضى هو القطاع الرئيسى الذى تتوجه اليه تدفقات الاستثمار الاجنبى فى المقتصد الزراعى المصرى فقد حاولت الدراسة الوقوف على الدور الذى يلعبه الاستثمار الاجنبى الزراعى فى استصلاح الاراضى بما يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة ويزيد فرص التشغيل ويرفع من قيمة الناتج الزراعى وبالتالي يقلل من معدلات الفقر فى المجتمع . ومن ثم يحاول البحث التعرف على واقع استصلاح الاراضى فى مصر واهم معوقات الاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى وذلك من خلال دراسة حالة لاحدى الشركات الرائدة فى هذا المجال .

### تطور المساحة المستصلحة خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠١٣/٢٠١٤)

بدراسة الجدول رقم (٧) يتبين ان المساحات المستصلحة قد تباينت بتباين الفترات الزمنية وتعتبر الفترة (١٩٨٧-١٩٩٧) الاكثر مساحة نظرا لاستقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية واتجاه مصر نحو مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عمليات التوسع الافقى والتنمية الزراعية .

حيث بلغ اجمالى المساحة المستصلحة فى تلك الفترة حوالى ١٥٧٣.٣ الف فدان مقارنة بنحو ١٢٢٥.٤ الف فدان تم استصلاحها خلال الفترة من (١٩٥٢-١٩٨٦) . وقد اخذت المساحات المستصلحة فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال السنوات التالية وفقا لخطط التنمية ومشروعات الاستصلاح المستهدفة للدولة .

جدول رقم (٧) المساحة المستصلحة على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٥٢/١٩٦٠-٢٠١٥/٢٠١٤)

السنوات	مساحة الاراضى المستصلحة بالالف فدان	%
(١٩٦٠-١٩٥٢)	٧٨.٨٨٣	٢.٥٦
(١٩٧٠-١٩٦٠)	٨١٢.٢	٢٦.٣٥
(١٩٧٨-١٩٧٠)	٢١	٠.٦٨
(١٩٨٢-١٩٧٨)	١٢٣.٣	٤.٠٠
(١٩٨٧-١٩٨٣)	١٩٠	٦.١٦
(١٩٩٧-١٩٨٧)	١٥٧٣.٣	٥١.٠٤
١٩٩٩/١٩٩٨	٣٨.٣	١.٢٤
٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٢	٠.٧١
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢.٧	٠.٤١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٨.٧	٠.٩٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٨	٠.٥٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٣.٥	٠.٧٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٤.٥	٠.٤٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧.٨	٠.٢٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢.٢	٠.٠٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢.١	٠.٠٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧.١	٠.٢٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤.٦	٠.٤٧
٢٠١١/٢٠١٠	١١	٠.٣٦
٢٠١٢/٢٠١١	٣٥.٨	١.١٦
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٢.٩	٠.٧٤
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٢.٦	٠.٧٣
الاجمالي	٣٠٨٢.٤٨٣	١٠٠.٠٠

Source: www.capmas.gov.eg , Internet ٢٠١٦ .

### تطور مساحة الاراضى المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح

يوضح الجدول رقم(٨) توزيع المساحات المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠٠٩-٢٠١٤/٢٠١٣) حيث بلغت مساحة الاراضى المستصلحة نحو ٢٢.٦ الف فدان عام ٢٠١٤/٢٠١٣ مقابل ٢٢.٩ الف فدان عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بنسبة انخفاض قدرها ١.١%. وتتوزع مساحات الاستصلاح بين الجمعيات التعاونية الزراعية وشركات القطاع الخاص . حيث بلغت المساحة المستصلحة من الجمعيات التعاونية حوالى ١٧.٤ الف فدان تمثل نحو ٧٦.٩% من اجمالى المساحة المستصلحة عام ٢٠١٤/٢٠١٣ تليها شركات القطاع الخاص بنحو ٤.٨ الف فدان بنسبة قدرها ٢١.٢%. تليها مساحة هيئة التعمير والتنمية الزراعية بنحو ٠.٤ الف فدان تمثل نحو ١.٩%

جدول رقم (٨) تطور مساحة الاراضى المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٣-٢٠١٠/٢٠٠٩)

السنوات	مساحة الاراضى المستصلحة بالالف فدان			المساحة المستصلحة على مستوى الجمهورية	الاهمية النسبية للقطاع الخاص
	الاهمية النسبية للقطاع الخاص	شركات القطاع الخاص	الاهمية النسبية للجمعيات		
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٣.٦	١٢.٢٠	١٦.٤	٢.٤	١٤.٦
٢٠١١/٢٠١٠	٩٥.٥	١٠.٥٠	٤.٥	٠.٥	١١
٢٠١٢/٢٠١١	٢٠.٤	٧.٣٠	٧٩.٦	٢٨.٥	٣٥.٨
٢٠١٣/٢٠١٢	٤٥.٠	١٠.٣٠	٥٢.٤	١٢	٢٢.٩
٢٠١٤/٢٠١٣	٢١.٢	٤.٨٠	٧٧.٠	١٧.٤	٢٢.٦
الاجمالي	٤٥.١٠		٦٠.٨		١٠٦.٩

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ٢٠١٦ .

### مساحة الاراضى القابلة للاستصلاح موزعة وفقا للمحافظات والمشروعات

ويوضح الجدول رقم (٩) مساحات الاراضى القابلة للاستصلاح والمستهدف استصلاحها وفقا لمشروعات التنمية الزراعية بكل محافظة خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حيث يتبين من دراسة الجدول ان اجمالى مساحة الاراضى القابلة للاستصلاح قد بلغ حوالى ١.٠٠٨ مليون فدان موزعة على ٧ محافظات هي الاسماعيلية ، الجيزة ، الفيوم ، المنيا ، واسوان ، الوادى الجديد و مطروح . حيث تأتى محافظة المنيا فى المرتبة الاولى باجمالى مساحة قدر بنحو ٤٢٠ الف فدان بنسبة بلغت ٣٨.٧%، يليها كل من الوادى الجديد بنحو ٢٤٦ الف فدان ثم فى المرتبة الثالثة محافظة مطروح بنحو ١٦٦ الف فدان .

المحافظة	المشروع	المساحة بالفدان	التوزيع النسبى %
اجمالى العام			
		١.٠٨٥٣٣٠	١٠٠
الاسماعيلية	شرق البحيرات	٤٠٠٠	٠.٤
الجيزة	جنوب شرق المنخفض	٣٣٤٠٠	٣.١
	امتداد جنوب شرق المنخفض	٥٠٠٠٠	٤.٦
الفيوم	وادى الريان	٢٦٠٠	٠.٢
المنيا	غرب المنيا	٤٢٠٠٠٠	٣٨.٧
اسوان	غرب كوم امبو	١١٣٣٠	١.١
	توشكى	١٤٢٠٠٠	١٣.١
	ابار توشكى	١٠٠٠٠	٠.٩
الوادى الجديد	الفرافرة القديمة	٩٦٠٠٠	٨.٨
	الفرافرة الجديدة	٢٠٠٠٠	١.٨
	شرق العوينات	١٠٠٠٠٠	٩.٢
مطروح	شمال سيوه	٣٠٠٠٠	٢.٨
	امتداد ترعة الحمام	١٦٠٠٠	١.٥
	المغرة	١٥٠٠٠٠	١٣.٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ٢٠١٦ .

وتتوزع تلك المساحات على نحو ١٤ مشروع تستحوذ محافظة الوادى الجديد منها على نحو ٤ مشروعات تليها محافظة اسوان بثلاث مشروعات . ويأتى مشروع المغرة بمحافظة مطروح فى المرتبة الثانية وفقا للتوزيع النسبى للمشروعات بنسبة بلغت نحو ١٣.٨% من اجمالى المساحات القابلة للاستصلاح ، يليها مشروع توشكى فى محافظة اسوان بنسبة بلغت نحو ١٣.١%.

ويوضح الجدول رقم (١٠) توزيع المساحات المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حيث يتبين ان اجمالى المساحة المستصلحة من قبل التعاونيات تقدر بنحو ١٧.٤ الف فدان .

جدول رقم (١٠) مساحة الاراضى المستصلحة موزعة وفقا لجهات الاستصلاح على المحافظات ٢٠١٣/٢٠١٤

المحافظة	جهات الاستصلاح			الاجمالى
	الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية	شركات القطاع الخاص	الجمعيات التعاونية	
الاجمالى العام	٤٣٦	٤٧٩٤	١٧٤٠٨	٢٢٦٣٨
بورسعيد	٣٨٢	-	-	٣٨٢
الشرقية	-	-	٢٢٤٠	٢٢٤٠
القليوبية	-	٥٥	-	٥٥
كفر الشيخ	٥٤	-	-	٥٤
البحيرة	-	٨١٣	-	٨١٣
الجيزة	-	٢٠٠٧	-	٢٠٠٧
المنيا	-	١٢	-	١٢
اسيوط	-	١٥٦٨	-	١٥٦٨
اسوان	-	٢٠٠	-	٢٠٠

الاقصر	-	٣٩	-	٣٩
الوادى الجديد	-	١٠٠	-	١٠٠
مطروح	-	-	-	١٥١٦٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ٢٠١٦ .  
وتأتى محافظة مطروح فى المرتبة الاولى من حيث مساحة الاراضى المستصلحة حيث بلغت المساحات المستصلحة بها حوالى ١٥.٢ الف فدان بنسبة بلغت ٨٧.١% عام ٢٠١٣/٢٠١٤ . تليها محافظة الشرقية بحوالى ٢.٢ الف فدان بنسبة بلغت نحو ١٢.٩% من جملة المساحات المستصلحة من قبل الجمعيات . بينما بلغت المساحة المستصلحة من قبل شركات القطاع الخاص حوالى ٤.٨ الف فدان ، وتأتى محافظة الجيزة فى المرتبة الاولى بمساحة قدرت بنحو ٢.١ الف فدان تليها اسيوط بنحو ١.٥٩ الف فدان .

### مساحة الاراضى المستصلحة من قبل شركات القطاع الخاص

يوضح الجدول رقم (١١) مساحة الاراضى المستصلحة من قبل شركات القطاع الخاص موزعة وفقا للمحافظات والمشروعات حيث يتبين ان مساحة الاراضى المستصلحة من قبل القطاع الخاص عام ٢٠١٣/٢٠١٤ يقدر بنحو ٤.٧٩ الف فدان موزعة على ٨ محافظات ونحو ٢٤ مشروع . تأتى محافظة الجيزة فى المرتبة الاولى بنحو ٢٠٠٧ فدان يستحوذ مشروع الرجوا على نحو ١٠٠٠ فدان تمثل نحو ٤٩.٨% من مساحة مشروعات الاستصلاح بالجيزة ، يليه مشروع الوطنية بمساحة بلغت نحو ٩٣٥ فدان . ثم محافظة اسيوط بنحو ١٥٦٨ فدان و يستحوذ مشروع اسيوط على نحو ٩٦٠ فدان منها تمثل نحو ٦١.٢% من المساحة المستصلحة بها .

جدول رقم (١١) مساحة الاراضى المستصلحة من قبل شركات القطاع الخاص موزعة وفقا للمحافظات والمشروع ونوع التربة ٢٠١٣/٢٠١٤  
المساحة : فدان

المحافظة	المشروع	رملية طينية	رملية	بور متخلل	الاجمالى
	الاجمالى العام	١٨٤	٤٤٥٤	١٥٦	٤٧٩٤
القليوبية	راضى	-	٤٨	٧	٥٥
	الكتانة	٨٧	-	١٠	٩٧
	الهاشمى	٩٧	-	٨	١٠٥
البحيرة	مصر للتنمية	-	١٤٨	٢	١٥٠
	مصر الخضراء	-	١٠٠	٣٦	١٣٦
	الدولية	-	٢٢٠	٥	٢٢٥
	الصديق	-	٦٢	٣٨	١٠٠
الجيزة	ريجوا	-	١٠٠٠	-	١٠٠٠
	النخيل	-	١٢	-	١٢
	الوطنية	-	٩٣٥	-	٩٣٥
	الانتاج الزراعى	-	٦٠	-	٦٠
المنيا	هرمو بولس الجديدة	-	١٠	-	١٠
	الزهره	-	٢	-	٢
اسيوط	القطان والسعد	-	٢٧٠	٤٠	٣١٠
	العدوى	-	٦٠	-	٦٠
	القطوف	-	١٧٨	-	١٧٨
	المصرية	-	٥٠	١٠	٦٠
	اسيوط	-	٩٦٠	-	٩٦٠
اسوان	كوم امبو	-	٢٠٠	-	٢٠٠
الاقصر	ام بى فارمز	-	٢٢	-	٢٢
	ام اى	-	١٧	-	١٧
الوادى الجديد	الراشدة	-	٢٥	-	٢٥
	النهضة	-	٢٥	-	٢٥
	الصفاء	-	٥٠	-	٥٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ٢٠١٦ .

## دراسة حالة شركة الظاهرة الزراعية

لتحقيق الأهداف المرجوة للبحث ، تم الاعتماد على البيانات الميدانية التي تعمل على وصف الظاهرة كميًا و وصفيًا حتى يمكن دراستها من جوانبها المتعددة. وذلك للتعرف على اهم المعوقات التي تواجه المستثمر الاجنبي فى قطاع استصلاح الاراضى فى جمهورية مصر العربية . وذلك من خلال اجراء دراسة ميدانية للوقوف على تلك المعوقات ومحاولة ايجاد حلول لها . و ذلك فى ظل عدم توافر بيانات ثانوية تفيد بعدد شركات الاستثمار الاجنبي الزراعى العاملة فى قطاع استصلاح الاراضى ، وادراج كافة الشركات الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بشركات الاستثمار معاً . حيث تم دمج عدد الشركات المصرية والعربية والأجنبية فى بيان واحد يصعب معه الفصل بين شركات الاستثمار الاجنبي وشركات الاستثمار الخاص المحلى. كان الاعتماد على البيانات الاولية هو الوسيلة الوحيدة . حيث حاول البحث الوصول لبعض شركات الاستثمار الاجنبي الزراعى فى مجال استصلاح الاراضى و الوقوف على انشطتها وذلك من خلال البحث عبر شبكة المعلومات الدولية .

وقد توصل البحث لاكثر من ٢٠ شركة اجنبية تعمل فى قطاع استصلاح الاراضى داخل مصر ، وقد تم وضع استمارة استبيان تتضمن كل الاسئلة الممكنة والتي تتلائم مع هدف البحث والنتائج المرجوة منه، الا ان رفض المبحوثين التعاون كان حجر العثرة الذى دفع بالباحث الى اللجوء لاحد مناهج البحث العلمى التى يتم استخدامها فى مثل تلك الحالات والتي يصعب فيها اجراء المسح الميدانى ولو على عينة صغيرة فى المجتمع. ومن ثم اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة فى الوصول للبيانات الاولية وقد وقع اختيار البحث على شركة الظاهرة الزراعية كأحد اهم شركات الاستثمار الاجنبي الزراعى فى مصر والتي رأى المسؤولون بها ان اعداد مثل هذه البحث لهو اداة مساعدة فى تطوير عملهم داخل مصر وتسهيل ما يواجههم من معوقات وصعوبات .

### منهج دراسة الحالة

يعتمد منهج دراسة الحالة الى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة بمعنى ان الحالة التى يصعب فهمها، ويصعب إصدار الحكم عليها نظرا لوضعيتها المميزة او الفريدة يمكن التركيز عليها بمفردها وجمع البيانات والمعلومات الخاصة بها ثم تحليلها والتعرف على جوهر موضوعها تمهيدا للتوصل الى نتيجة واضحة بشأنها . ويرى الكثيرون أن دراسات الحالة هي ضمن الدراسات المسحية، لأن كثيرا من الإجراءات البحثية فى كلا النوعين متشابهة الى حد كبير .

وتعرف دراسة الحالة على أنها منهجا لتنسيق و تحليل المعلومات التي يتم جمعها عن الفرد و عن البيئة التي يعيش فيها <sup>(٨)</sup>. أي أن منهج دراسة الحالة هو نوع من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو أسرة أو نظاما أو مؤسسة أو مجتمعا محليا يهدف إلى جمع البيانات و المعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة و تاريخها و خبراتها الماضية و علاقاتها مع البيئة ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الحالة.

و يقوم اسلوب دراسة الحالة على جمع بيانات و معلومات كثيرة و شاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات و ذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة و ما يشبهها من ظواهر من أجل فهم أعمق و أفضل للمجتمع الذي تمثله هذه الحالة .

يستخدم الباحثون دراسة الحالة لعدة أغراض <sup>(٤)</sup> هي:

- **الوصف:** يهدف الباحث في كثير من دراسات الحالة إلى وصف وتصوير الظاهرة التي يدرسها بوضوح.
- **التفسير:** أى تفسير ظاهرة معينة .
- **التقويم:** يمكن للباحث في دراسة الحالة أن يستخدم المعلومات والحقائق التي تتجمع لديه عن الحالة (وحدة الدراسة) في تحسين هذا الوضع أو تصحيح اتجاه غير مرغوب فيه.

و يمكن الحصول على البيانات والمعلومات فى دراسة الحالة من مصادر عديدة نذكر منها المقابلة الشخصية

### شركة الظاهرة الزراعية العالمية

تُعتبر شركة الظاهرة واحدة من أبرز الشركات العاملة في المجال الزراعي، حيث تختص بزراعة وإنتاج وبيع الأعلاف والسلع الغذائية مثل الأرز والدقيق والفاكهة والخضار. وقد حققت الشركة منذ تأسيسها ازدهاراً مميّزاً، معتمدة على استراتيجية فعّالة للاستثمار الأجنبي تجلّت في سلسلة من عمليات الاستحواذ والشراكة مع منتجي الأغذية والأعلاف حول العالم. وتملك الشركة وتدير قاعدة كبيرة من الأصول تشمل أراضٍ زراعية تمتد على مساحة ٢٠٠ ألف فدان و ٨ مصانع لكبس الأعلاف وإنتاجها و ٤ مصانع لضرب الأرز ومصنعين لطحن الدقيق . وتمتلك شركة الظاهرة حوالي ١٣ فرع على مستوى العالم براس مال حوالي ١.٢ مليار دولار

وتسهم الاستثمارات التي أقامتها الظاهرة في مختلف المناطق الجغرافية في تأمين الغذاء على المدى الطويل وتحقيق الاستدامة الزراعية في الدول المعنية، ويتحقق ذلك عن طريق تكريس جزء من إنتاجها الزراعي للاستهلاك المحلي والارتقاء بالبنية الأساسية المحلية والتي تعد عنصراً أساسياً في تطوير القطاع الزراعي في البلاد. كما تمتلك الظاهرة وتدير محطات الإنتاج الخاصة بها عبر مختلف الخطوط التجارية؛ إذ يمثل الإنتاج والتوزيع جزءاً رئيسياً من كفاءات المجموعة ومن سلسلة القيمة على حد سواء. وتنتشر شركة الظاهرة في أكثر من دولة ويتبعها أكثر من شركة عالمية في مجال الزراعة والإنتاج والتسويق منها شركة العين القابضة (الإمارات) ، شركة الظاهرة فاجافي (إسبانيا)، شركة الظاهرة اي سي اكس العالمية امريكا ،شركة الظاهرة جنوب أفريقيا ، الظاهرة الزراعية في كل من

### شركة الظاهرة الزراعية مصر

جاء تأسيس شركة الظاهرة مصر في عام ٢٠٠٧ كثمرة جهود متضافرة بين حكومتي دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية بغرض إنشاء مشاريع زراعية لزراعة وإنتاج وتصدير المنتجات الغذائية والأعلاف. وتعتبر مصر الدولة رقم ٤ في حجم استثمارات شركة الظاهرة عام ٢٠١٦ ، حيث يقدر إجمالي استثماراتها في مصر بنحو ٣ مليار جنيه . وتتخصص شركة الظاهرة مصر في استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية، وقد استثمرت على نحو بارز في بناء بنية تحتية قوية تتألف من آبار ونظم الري بالتنقيط والري المحوري ومحطات الضخ ووحدات الترشيح ومصانع المعالجة ووحدات الفرز والتعبئة. كما طورت الشركة قدرات الدعم اللوجستية المتقدمة للتوزيع الداخلي والخارجي واستثمرت في أحدث المعدات الزراعية وآلات الدعم اللوجستي.

وتدير شركة الظاهرة مصر اليوم أربعة مشاريع زراعية متميزة. وفي شرق العوينات على وجه الخصوص، تزرع الشركة حوالي ١٦١٨٥ فدان لإنتاج البرسيم الحجازي والسيلاج وغيرها من المحاصيل، وتنتج حوالي ٥٠٠٠٠ طن متري من الأعلاف والسيلاج سنوياً. إضافة إلى ذلك، تمتلك وتشغل شركة الظاهرة مصر منشأة لمعالجة الأعلاف وكبسها في شكل بالات. وتختص شركة الظاهرة مصر بجزء كبير من كفاءاتها الرئيسية في استصلاح الأراضي وإنشاء البنية التحتية. وقد قامت الشركة بحفر الآبار وإنشاء نظم الري بالتنقيط والري المحوري ومحطات الضخ ووحدات الترشيح في جميع مشاريعها المختلفة في النوبارية والصالحية وشرق العوينات. وتمتلك شركة الظاهرة مصر أيضاً مشاريع زراعية في توشكى على مساحة أرض شاسعة تبلغ ١٠٠ الف فدان قيد التحضير حالياً لزراعة البرسيم الحجازي ومحاصيل أخرى متنوعة . وتزرع وتنتج شركة الظاهرة مصر حوالي ١٥٠٠٠ طن متري من الفاكهة الحمضية سنوياً. وفي حين تركز الشركة بشكل أساسي على زراعة البرتقال، تزرع الشركة أيضاً أنواع مختلفة من الحمضيات مثل الليمون والجريب فروت واليوسفي. وتنقل شركة الظاهرة مصر إنتاجها عبر مختلف أسواق التصدير في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. كما تزرع وتنتج شركة الظاهرة مصر على وجه الخصوص حوالي ٥٠٠٠٠ طن متري من القمح سنوياً مخصصة للاستهلاك المحلي، بالإضافة إلى نحو ٢٥٠٠٠ طن من الذرة .

### مشروعات شركة الظاهرة في مصر

١. مشروع الصالحية : تمتلك شركة الظاهرة ٣ الاف فدان في منطقة الصالحية ، حيث بدأت نشاطها في الصالحية عام ٢٠٠٥ وبدأ الإنتاج الفعلي في عام ٢٠٠٦ وبصل، راس، مال المشروع حالياً ٤٠ مليون جنيه . تنقسم المساحة إلى ٢٠٠٠ فدان موالح ، و ١٠٠٠ فدان اعلاف ومحاصيل مختلفة .

٢. مشروع شرق العوينات : تمتلك الشركة نحو ١٧.٥ الف فدان منذ عام ٢٠٠٨ تم استصلاحها وبدأت فى الانتاج

٣. مشروع توشكى، فرع ٣ : يعتبر الاضخم والاكبر حيث يتضمن نحو ١٠٠ الف فدان مقسمة الى ٤ مراحل كل مرحلة ٢٥ الف فدان . وقد تم الانتهاء من أعمال الحفر والتبطين والأعمال الصناعية وأحواض التجهيز لطلمبات وإطلاق المياه من ترعة الشيخ زايد فى توشكى إلى فرع D١ المغذي لمساحة ٣٠ ألف فدان (فعليا ٢٤ الف فدان ) ضمن الأراضي المخصصة للشركة فى مشروع توشكى ويأتى ذلك بعد موافقة وزارة الموارد المائية والري على إطلاق المياه إلى فرع ٣ فى توشكى لتوفير المياه اللازمة لاستصلاح ١٠٠ ألف فدان ضمن المساحات المستهدف استصلاحها فى توشكى . وقد تم زراعة ٣٥٠٠ فدان من حوالى ٢٥ الف فدان تمثل المرحلة الاولى وذلك بتكلفة قدرت بنحو ٥٩ مليون دولار تمثل نحو ٥٥.١% من اجمالى تكلفة المرحلة الاولى والمقدر بنحو ١٠٧ مليون دولار. وقد تم انشاء محطة طاقة شمسية لتوليد الكهرباء بطاقة ١١ ميغا وات وذلك لخدمة المرحلة الاولى فقط وذلك بتكلفة ١٤ مليون دولار . ويتم استخدام الطاقة المولدة فى الاعمال اثناء النهار بينما يتم الاعتماد على الطاقة الكهربائية الحكومية اثناء الليل .

ونظرا لنمو حجم مشروعات شركة الظاهرة الزراعية وارتفاع حجم استثماراتها ودورها الرائد فى التنمية الزراعية بالاضافة لمساهمتها فى توفير مخزون استراتيجى من محصول القمح . تسعى الشركة جاهدة لاستخدام احدث التقنيات واجراء الابحاث لتطوير الاصناف ، بالاضافة لجلب الخبراء الاجانب المتخصصين فى تدريب العمالة المصرية على احدث التقنيات فى الزراعة والرى والحصاد حتى يتثنى للشركة القيام بدورها فى توظيف العمالة المصرية واعداد الكوادر المتميزة. كما أنشأت شركة الظاهرة أيضاً مختبراً داخلياً لمراقبة الجودة لضمان مطابقة منتجات الحصاد لمعايير الجودة اللازمة ومتطلبات العملاء المحددة. ومن ناحية أخرى، أقامت الظاهرة مصر شراكة إستراتيجية مع شركة اجيليتي مصر لإدارة النقل البري الداخلي والشحن عبر البحار بهدف تسهيل عمليات التشغيل وحركة البضاعة.

وبناء على ما سبق والذى يوضح حجم وقوة استثمارات شركة الظاهرة فى مصر كان من الضرورى التعرف على اهم المعوقات التى تواجه المستثمر الاجنبى بوجه عام وشركة الظاهرة بوجه خاص. وقد اوضحت نتائج المقابلة الشخصية مع مسئول الشركة بعض المعوقات ومقترحات حلها كما يلى:

#### معوقات الاستثمار الزراعى فى مجال استصلاح الاراضى :

١. طول فترة اجراءات تأسيس الشركات .
٢. طول فترة اجراءات التملك حيث تتطلب اجراءات التملك للاراضى الصحراوية ابرام عقود بين الدولة والمستثمر ونظرا لانها عقود حكومية يتم مراجعتها من قبل مجلس الدولة للوقوف على مدى سلامتها القانونية وهذا الاجراء يستلزم وقت طويل ، بالاضافة الى اشتراط الدولة فى العقود المبرمة مع المستثمرين الاجانب على نظر اى نزاع ينشأ امام المحاكم المصرية ، ورفض اتباع اجراءات التحكيم الدولى .
٣. عدم جاهزية بعض المناطق المستهدفة للاستصلاح باعمال البنية التحتية ، بالاضافة الى ارتفاع تكلفة بعض خدمات البنية الاساسية مما يزيد من اعباء المستثمر المالية حيث ان هناك بعض الخدمات تسبب اعاقا للمستثمر مثل:

- ارتفاع اسعار بعض الخدمات اللازمة للانتاج مثل الكهرباء ، المياه ، والاتصالات .
- ارتفاع تكلفة النقل مع انخفاض كفاءتها بوجه عام ، خاصة النقل الجوى حيث يعانى المستثمرين من قلة الفراغات المتاحة للشحن مما يعرض المنتجات للتلف .
- قصور شبكة الطرق البرية .

٤. عدم الحصول على مصادر الطاقة الا بعد الانتهاء من الزراعة فعليا وبالتالي يتحمل المستثمر تكاليف السولار والبنزين لتشغيل الالات باسعار اعلى من القيمة الفعلية له لانه يحصل عليها بدون موافقة رسمية ، وقد يؤدي ذلك لتحمل المستثمر لخسائر ضخمة نتيجة تعرض السيارات للحوادث سواء بالسرقة او حوادث الطريق نظرا لعدم توافر طرق ممهدة .
٥. فرض رسوم على تصدير بعض السلع مثل رسم ٥٠ دولار على كل طن مصدر من الاعلاف .
٦. تعدد الجهات المسؤلة فلا يوجد شبك واحد يسهل للمستثمر التعامل معه وفي وضع استصلاح الاراضى الامر اكثر تعقيدا نظرا لوجود عدة جهات مسؤلة عن منح موافقات رسمية قبل منح الاراض للمستثمر من اهمها : هيئة عمليات القوات المسلحة ، الاثار ، الري ، المحاجر ، البترول ، البيئة حيث بناء على موافقات تلك الجهات تقوم هيئة التعمير والتنمية الزراعية بدراسة الطلب واجراء المعاينات اللازمة لبدء التعامل على طلب الحصول على الارض
٧. عدم وجود قانون استثمار يراعى متطلبات الدولة واحتياجاتها فيقدم لائحة تنفيذية تتسم بالمرونة والبعد عن التعقيد ويشتمل على حوافز مشجعة للمستثمر .
٨. التخوف من منح الاراضى رغم دعوة الدولة للمستثمرين ورغبتها فى استثمار زراعى قوى يسهم فى تحقيق التنمية المستدامة .
٩. قد لا يواجه المستثمر غير الزراعى نفس القدر من المشاكل والعقبات التى يواجهها المستثمر الزراعى .
١٠. عدم قدرة الحكومة على حل مشاكل المستثمرين رغم الاجتماعات العديدة التى يتم عقدها معهم .
١١. ارتفاع اسعار الاراضى ، والتقديرات الجرافية لها .
١٢. عدم صدور قانون العمل والذى سينظم العلاقة بين العمالة والمستثمرين اصحاب العمل خاصة مع استهداف المشروعات الاستثمارية فى القطاع الزراعى لامتناس قد كبير من العمالة وتدريبهم وتأهيلهم بما يناسب طبيعة الانتاج .
١٣. عدم استقرار سعر الصرف والمخاطر التى تنجم من تقلباته .
١٤. التعقيدات البيروقراطية، وغياب المعلومات ، وعدم وضوح السياسة الاقتصادية .
١٥. غياب الكفاءات الإدارية والفنية، وضعف الاستثمار فى مجال التدريب والتنمية البشرية .
١٦. عدم مسايرة البنية الاساسية المعلوماتية فى مصر لاحتياجات الشركات متعددة الجنسيات من البيانات والمعلومات اللازمة للربط بين فروع الشركات والمركز الرئيسى .

### مقترحات واليات الحل

- يمكن ايجاز بعض المقترحات وفقا لنتائج المقابلة الشخصية مع مسئول شركة الظاهرة فيما يلى :
١. وضع التشريعات القانونية المحفزة للاستثمار والتى تتسم بالمرونة والبعد عن التعقيد واستهلاك الكثير من وقت المستثمر .
  ٢. تهيئة مناخ استثمارى جيد من خلال وضع السياسات الجاذبة للاستثمار وتحديد نوع القطاعات الزراعية المستهدفة والمشروعات المرجوة سواء (استصلاح اراضى ، انتاج حيوانى وسمكى ، خدمات زراعية) .
  ٣. توفير البنية التحتية بقروض من جهات دولية على ان يقوم المستثمر بتحمل التكلفة وسداد تلك القروض
  ٤. تيسير اجراءات الحصول على الطاقة قبل اتمام الزراعة حتى يتسنى للمستثمر القيام بعمليات الاستصلاح .
  ٥. الكثير من دول العالم لا تمنح حق التملك لاراضها وبالتالي منح المستثمر الاراضى بنظام حق الانتفاع يجعل المستثمر حريص على بذل اقصى جهد وتحقيق اعلى عائد وتشغيل المشروع بكفاءة . ومن ثم وجود اجراءات موحدة لمنح الاراضى بنظام حق الانتفاع للمستثمرين الاجانب سيجعل من السهل على من تنطبق

عليهم الشروط التقدم بطلب الحصول على الارض . مما يوفر الكثير من الوقت والجهد نظرا لقصر الاجراءات .

٦. توفير الخبرات البحثية الجادة ومراكز الابحاث داخل المناطق المستهدفة ،بالاضافة لضرورة الربط بين الباحثين والمستثمرين حتى يتثنى تطبيق ابتكاراتهم البحثية .

مما سبق يتبين ان إذا كان هناك دور يمكن لرأس المال الأجنبي أن يلعبه في اي مجتمع فلا يمكن أن يتحدد هذا الدور إلا ابتداء من أهداف المجتمع نفسه وتحديد الدقيق للقطاعات والانشطة التي لا يستطيع القيام بها في الأجل القصير سواء لأسباب تكنولوجية وما يرتبط بها من خبرات فنية أو لضخامة ما تحتاجه من رأسمال. ومن ثم فإن مبادئ الرشادة الاقتصادية تحتم أن تقوم الدولة بتحديد دقيق للقطاعات الاقتصادية وللشروع التي تحتاج فيها لإدخال رأس المال الأجنبي بحيث تكون الاستعانة به لسد ثغرات لا يمكن للاقتصاد القومي أن يغطيها في الوقت الراهن أما لأنها متقدمة تكنولوجيايا بأكثر مما يتوافر لدينا ، أو لأنها تحتاج بالفعل إلى رؤوس أموال كبيرة لا يمكن للحكومة ولا للقطاع الخاص تدبيرها. كما ان توفير بيئة جيدة سيؤدي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر والاعتماد عليه كونه احد اهم مصادر التمويل بالنسبة لدولة كمصر تعاني من نقص في مدخراتها المحلية.

### التوصيات

#### **بناء على النتائج السابقة يوصى البحث بما يلي :**

١. وضع خريطة استثمارية للقطاع الزراعي بوجه خاص محدد بها الانشطة المستهدفة والمشروعات المراد تنفيذها ومعدلات النمو المتوقعة لها .
٢. زيادة حجم الاستثمارات العامة في مجال البنية التحتية مما يؤدي لخفض التكلفة للمستثمرين وبالتالي يحفز على زيادة الاستثمار الخاص .
٣. الاسراع في انتهاء تعديلات قانون الاستثمار الموحد ولائحته التنفيذية وسن التشريعات الملائمة التي تيسر للمستثمر الوصول الى الاستثمار في الوقت المناسب وتقضى على تكلفة الانتظار والتي قد تؤدي الى رحيل المستثمر ، بالاضافة الى تعديل شروط التقاضي عند ابرام العقود بما يسمح للمستثمر اتباع اجراءات التحكيم الدولي في حالة النزاع .
٤. الاستفادة من امتيازات الاستثمار الاجنبي المباشر ومنها ، نقل التكنولوجيا والمهارات الحديثة في الانتاج ، وضرورة توجيه الاموال الى القطاعات الانتاجية المحركة للنمو الاقتصادي .
٥. وضع صيغة موحدة لعقود تملك الاراضى وحق الانتفاع مما ييسر على المستثمرين الاجانب ممن تنطبق عليهم الشروط التقدم بطلب الحصول على الارض . مما يوفر الكثير من الوقت والجهد نظرا لقصر الاجراءات.
٦. ضرورة ربط المزايا التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي بوجه خاص في القطاع الزراعي بتحقيق معايير معينة تعكس اختيارات الاقتصاد الزراعي المصري واحتياجاته التنموية، مثل استيعاب أعداد متزايدة من العمالة وتدريبها أو استغلال طاقات وموارد طبيعية وفنية لم تكن مستغلة أو تحقيق التكامل مع صناعات أو أنشطة أخرى قائمة أو تنمية مناطق بعينها تحتاج لجهد ( مثل الصعيد والمحافظات الصحراوية ) أو أن ينتج عن نشاطه تخفيفا في الواردات الزراعية والسلعية أو زيادة في الصادرات ، بالاضافة الى تحقيق تقدم تكنولوجي لا يقتصر على دائرة المشروع ولكن يكون له آثار مجتمعية ملموسة.

### الملخص

تعاني مصر من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية، و ذلك بسبب انخفاض دخلها القومي، وضعف معدل الادخار فيها مما يجعلها تبحث عن طرق مختلفة لجلب هذه الأموال و التي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة . فالواقع يشير الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تشغيل قدر من العمالة يمكن أن ترتفع بوجوده قيمة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. كما يمكن له أن يساهم في استغلال الثروات الطبيعية بما يملكه من تكنولوجيا متقدمة . ولكن بالقراءة المتأنية لبيانات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وتوزيعها على

قطاعات المقتصد القومي نجد ان النصيب النسبي للاستثمار الزراعي هامشى الى حد كبير مقارنة بباقي القطاعات فقد بلغ حوالى ١٧٧.٥ مليون جنيه تمثل نحو ٠.٦% من اجمالى الاستثمار الاجنبى والمقدر بنحو ٢٩.٨ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ . مما يشير الى ضئالة النصيب النسبى للقطاع الزراعى من تدفقات الاستثمار الاجنبى ، وبما لا يتناسب مع الاداء المتوقع لهذا القطاع فى تحقيق التنمية المستدامة .مما يدفع الى التساؤل : هل يفقد القطاع الزراعى لعناصر جذب الاستثمار الاجنبى مقارنة بالاستثمار فى القطاعات الاخرى ؟ وقد استهدف البحث التعرف على معوقات الاستثمار الاجنبى الزراعى وبوجه خاص فى قطاع استصلاح الاراضى ، ومن ثم اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة . وقد خلص البحث الى عدة نتائج من اهمها :

١. تبين من دراسة التوزيع الجغرفى للاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى على مستوى محافظات الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥-٢٠١٤/٢٠١٥) ان محافظة القاهرة تأتى فى المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمار الاجنبى فى قطاع استصلاح الاراضى بها ، وعلى الرغم من كونها محافظة حضرية الا ان متوسط حجم الاستثمار الاجنبى بها قدر بنحو ١١٤.٧ مليون دولار ، وقد يعزى ذلك لكونها المقر الادارى لعدد من شركات استصلاح الاراضى . يليها محافظة اسوان بقيمة بلغت ١٠.٢ مليون دولار ، وتأتى الجيزة فى المرتبة الثالثة بمتوسط استثمارات قدر بنحو ٩.٢ مليون دولار ، كل من الشرقية ، البحيرة ، الاسماعيلية، و الاسكندرية باجمالى استثمارات قدر بنحو ٥.٩ ، ٣.٧ ، ٣.١ ، ٢.٤ مليون دولار لكل منهم على الترتيب
  ٢. اظهرت نتائج النموذج الكلى لاثر الاستثمار الاجنبى الزراعى على نمو الناتج المحلى الزراعى وجود علاقة طردية بين معدل النمو السنوي للناتج المحلى الزراعى الحقيقي وكل من الإستثمار الزراعى الأجنبي المباشر كنسبة للناتج المحلى الزراعى الحقيقي ، معدل النمو السنوى للعمالة الزراعية ، نسبة الاستهلاك الزراعى الى الناتج المحلى الزراعى ، درجة الانفتاح الاقتصادى للقطاع الزراعى حيث زيادة كل منهم بنحو ١% يؤدى الى زيادة معدل النمو فى الناتج الزراعى المحلى بنحو ٠.٠٣% ، ٠.١٠% ، ٢.٧% ، ١.٠٥% لكل منهم على الترتيب . وبلغت مرونة الإجمالية حوالى ٣.٨٨ مما يشير الى تزايد العائد على السعة اى بزيادة قيم تلك المتغيرات بنسبة ١% يزداد معدل نمو القطاع الزراعى بنحو ٣.٩% .
  ٣. اظهرت نتائج دراسة الحالة على شركة الظاهرة الزراعية ان اهم المعوقات التى تواجه المستثمر فى مجال استصلاح الاراضى هى : طول فترة الاجراءات التملك ، عدم جاهزية بعض المناطق المستهدفة الاستصلاح ، عدم الحصول على مصادر الطاقة الا بعد الانتهاء من الزراعة ، تعدد الجهات المسؤلة فلا يوجد شبك واحد يسهل للمستثمر التعامل معه وفى وضع استصلاح الاراضى ،التخوف من منح الاراضى، رغم دعوة الدولة للمستثمرين ورغبتها فى استثمار زراعى قوى يسهم فى تحقيق التنمية المستدامة .
- ومن ثم يوصى البحث بوضع خريطة استثمارية للقطاع الزراعى بوجه خاص محدد بها الانشطة المستهدفة والمشروعات المراد تنفيذها ومعدلات النمو المتوقعة لها ، والاسراع فى انهاء تعديلات قانون الاستثمار الموحد ولأئحته التنفيذية وسن التشريعات الملائمة التى تيسر للمستثمر الوصول الى الاستثمار فى الوقت المناسب وتقضى على تكلفة الانتظار والتي قد تؤدى الى رحيل المستثمر .

## المراجع

١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مفهوم الاستثمار المباشر ، العدد (١) يناير ، الكويت ، ٢٠٠٨ .
٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى البلدان العربية، الكويت، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٥ .
٣. حسان خضر (دكتور)، الاستثمار الأجنبي المباشر : تعريف وقضايا ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، سلسلة قضايا التنمية . ٢٠٠٤ .
٤. رجاء محمود أبو علام (دكتور)، مناهج البحث فى العلوم النفسية والتربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١ .
٥. عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولى ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ .

٦. محمد داودي (دكتور) ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المؤتمر الدولي العاشر " حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، بيروت، أبريل ٢٠١١
٧. مركز معلومات مجلس الوزراء ، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والدروس المستفادة من التجار الدولية ، سلسلة تقارير معلوماتية ، ٢٠١٤ .
٨. مهدي حسن الزويلف (دكتور)، أسلوب دراسة الحالة بين النظرية والتطبيق، كلية الاقتصاد والتجارة، دار مجدلوي، الأردن، ١٩٨٣ .
٩. وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، بيانات غير منشورة .
١٠. وزارة الاستثمار ، عرض تقديمي بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر" ، يوليو ٢٠١٠، ص ٤٠
١١. وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) وخطة عامها الأول، القاهرة أبريل ٢٠٠٢ .

١٢. DCDE ,Detailed benefits of FDI “ ٢<sup>nd</sup> edition , ٢٠٠٤

## الملاحق

جدول رقم (١) تطور كل من الاستثمار الزراعي، والاستثمار الأجنبي الزراعي في مصر خلال الفترة (١٩٩٦/١٩٩٥ - ٢٠١٤/٢٠١٥) قيمة : مليون جنيه

السنوات	الاستثمار الزراعي		الاستثمار الأجنبي الزراعي		الاهمية النسبية للاستثمار الأجنبي الزراعي	الناتج المحلي الزراعي الحقيقي بالمليار جنيه
	جاري	حقيقي	جاري	حقيقي		
١٩٩٦/١٩٩٥	٤٤٨٤	٤٠٧٦.٣٦	٣١٢	٢٨٣.٦	٧.٠	٢٢.٦٣٦
١٩٩٧/١٩٩٦	٥١٩٢	٤٦٦٩.٠٦	١٣٦١.٨	١٢٢٤.٦	٢٦.٢	٣٧.٦٨٠
١٩٩٨/١٩٩٧	٨١٥٧	٧٤٤٩.٣٢	١٣٨٩.٦	١٢٦٩.١	١٧.٠	٤١.٧٣٥
١٩٩٩/١٩٩٨	٨٤١٩	٨٠٠٢.٨٥	١٤٧٦	١٤٠٣	١٧.٥	٤٦.٤٨٣
٢٠٠٠/١٩٩٩	٨١٣٠	٧٥٦٢.٧٩	٤٢٠.٥	٣٩١.٢	٥.٢	٤٩.١١٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٢٠٠	٧٤٣٤.٢٧	٤٤٤.٢	٤٠٢.٧	٥.٤	٤٩.٩٥٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٥٩٠	٨٣٢٤.٦٥	٨٥٦.٣	٧٤٣.٣	٨.٩	٥٠.٦٩٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٤٠٠	٥٦٩٣.٩٥	٣٢٠.٨	٢٨٥.٤	٥.٠	٥٦.٧٦٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٥٦٠	٦٨٥٤.٠٣	٩٥٨.٣	٨٦٨.٨	١٢.٧	٦٢.٨٢٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٤٢٠	٦٤٨٠.٣٥	١٣٢٠.٤	١١٥٣.٢	١٧.٨	٦٥.٧٦٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨٠٤٠	٦٨١٩.٣٤	٢٠٢٨.٦	١٧٢٠.٦	٢٥.٢	٦٩.٣٨١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٧٩٠	٦١٨٢.٥٤	٥٥٦١.٧	٤٤١٤	٧١.٤	٧٩.٣٦٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٠٧٠	٤٧٨٩.٣٢	٧٣٠.٨٤	٤٣٣٧.٣	٩٠.٦	٦٧.١٢٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٨٦٠	٤٦٢٨.٨٨	٢٤٧٠.٣	١٦٦٦.٨	٣٦.٠	٩١.٤٣٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٧٤٠	٤١٨٨.٩٤	١٠٣٦.٤	٦٤٤٠.٩	١٥.٤	١٠٠.٠٦٢
٢٠١١/٢٠١٠	٦٨٤٠	٣٥٦٠.٦٥	٣٥٦٥.٢	١٣٣٥.٣	٣٧.٥	٩٩.٠١١
٢٠١٢/٢٠١١	٥٣٧٠	٢٩٠٢.٧	١٧٢.٤	٩٣.٢	٣.٢	١٠٢.٠٥٤
٢٠١٣/٢٠١٢	٨٣٩٠	٤١٨٤.٥٤	٤٨١.٨	٢٤٠.٣	٥.٧	١٠٤.٥٨٩
٢٠١٤/٢٠١٣	١١٦٠٠	٥٥٤٧.٥٨	٨٤٧.٩	٤٠٥.٥	٧.٣	١١٥.٤٩٥
٢٠١٥/٢٠١٤	١٣٣٠٠	٥٩٠٣.٢٤	١٧٧.٥	٧٨.٨	١.٣	١٢٢.٠٥٩
المتوسط	٧٨٢٧.٦	٥٧٦٢.٨	١٥٧٥.٥	١٤٣٧.٩	١٢.٥	٧٢.٣

المصدر: وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، بيانات غير منشورة

### جدول رقم (٢) بعض المتغيرات الاقتصادية للنموذج القياسي

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الاستهلاك الزراعي	عدد المشتغلين بالزراعة بالمليون عامل	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة بالمليار جنيه	الاجمالي الاستثمار الاجنبي في قطاع الزراعة مليون جنيه
١٩٩٦/١٩٩٥	١.٥٥٢	٧.٦١	٣٣.٦١	٤.٦٥٧	٠.٧٧	٣١٢.٠١
١٩٩٧/١٩٩٦	١.٤٤٩	٦.٧٢٦	٤٠.٦١	٤.٦٩٣	٣.٩٨	١٣٦١.٧٥
١٩٩٨/١٩٩٧	١.٤٢١	٦.٤٧٤	٤٢.٨٨	٤.٨٨	١.٦٠	١٣٨٩.٦٢
١٩٩٩/١٩٩٨	١.٧٦	٥.٦٧	٤٥.٦١	٤.٨٠٢	١.١٥	١٤٧٥.٩٨
٢٠٠٠/١٩٩٩	١.٨٠٤	٦.٣٩٢	٥١.٢٨	٤.٨٥٧	١.١٩	٤٢٠.٥٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١.٧٧٢	٧.٢٢٢	٥٢	٤.٩١٥	١.١٦	٤٤٤.١٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢.١١١	٨.٧٥٧	٥٤.١٨	٤.٩٧٢	٥٨.٤	٨٥٦.٢٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣.٠٣٣	٩.٩٣٦	٥٨.٩	٥.٠١٩	١.٣٠	٣٢٠.٧٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤.٦٣٨	٩.٤١٥	٦٦.٩٤	٥.٠٨٤	٠.٣٩	٩٥٨.٣١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦.٨٥٧	١٣.٧٥٩	٦٨.٨٨	٥.١٠٤	١.٠٤	١٣٢٠.٣٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥.٣١٤	١٢.٨٦٣	٧٦.١١	٥.١٥٧	١.٦٧	٢٠٢٨.٥٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤.٩١٦	١٥.٤١٥	٨٧.٧٤	٥.٢٤٣	١.٧٢	٥٥٦١.٦٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦.٧٨٧	١١.٧٩١	١٠٥.٦٧	٥.٣٣٣	١.٧٦	٧٣٠.٨٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٣.٢	٢٦.٤١٩	١٢٠.٣٩	٥.٤٢٧	٢.١٧	١٤٧٠.٢٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٧.٥	٢٦.٣٥	١٤٠.٩٨	٥.٥٤٣	٢٤.٠٠	١٠٣٦٣.٤
٢٠١١/٢٠١٠	٢٠	٤١.٣٧	١٦٦.٦١	٦.٨٧٦	٠.٩٥	٢٥٦٥.١٧
٢٠١٢/٢٠١١	١٥.٨	٥٢.٥٦١	١٩١.٣	٦.٨١	٦.٢٠	١٧٢.٤
٢٠١٣/٢٠١٢	١٩.٧	٤٨.٦٢٣	٢١٥.٧	٦.٣٩	٧.٢٠	٤٨١.٨
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠.٣	٢٨.٦٥٤	٢٢٧.٨	٦.٨٥	٠.٦٠	٨٤٧.٩

## OBSTACLES OF AGRICULTURAL FOREIGN INVESTMENT IN LAND RECLAMATION " CASE STUDY "

Dr. DOAA MAMDOUH SOLIMAN

Dr. YEHIA ABD EL-RAHMAN YEHIA

AGRICULTURAL ECONOMICS RESEARCH INSTITUTE

### SUMMARY

Egypt suffers from a lack of mechanisms for achieving development capital, and because of the low national income, and the weakness of the savings rate, making it looking for different ways to bring these funds, which including foreign direct investment. In fact, it indicates that foreign direct investment can contribute to the operation amount of labor could increase its existence value of GDP and exports. It can also contribute to the exploitation of natural resources, including owned advanced technology. But reading carefully the data of foreign direct investment flows and distributed to the National Savin sectors we find that the relative share of agricultural investment marginally increased significantly compared to the rest of the sectors has reached about ١٧٧.٥ million pounds, accounting for about ٠.٦% of the total foreign investment, estimated at ٢٩.٨ billion pounds in ٢٠١٤/٢٠١٥ . Which indicates Dialh relative share of the agricultural sector from foreign investment flows, and not commensurate with the expected performance of this sector in achieving sustainable development .mma pays to wonder: Are the agricultural sector lacks the elements to attract foreign investment compared to investment in other sectors?

The research aimed to identifying impediments to foreign investment and, in particular agricultural land reclamation sector, and then adopted research on the case study method.

The research concluded that several of the most important results:

The Geographic distribution of foreign investment in the Agricultural Land Reclamation at the level of governorates during the period Sector (٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥) showed that the Cairo governorate come in first place in terms of foreign investment in land reclamation by the sector size, although being an urban province, but the average size of investment by foreign estimated at \$ ١١٤.٧ million, has been attributed to being the administrative headquarters for many of the land reclamation companies. Followed by the Aswan Governorate valued at \$ ١٠.٢ million, and Giza comes in third place with an average investment estimated at \$ ٩.٢ million, all from the El-Sharkia, El-Bohera, Ismailia and Alexandria with a total investment estimated at ٥.٩, ٣.٧, ٢.٤, ٣.١ million dollars for each of them respectively .An Econometric model showed that there is a positive relationship between the annual growth rate of gross domestic product of agricultural real and all of the direct agricultural FDI as a percentage of gross domestic product of agricultural real, agricultural labor annual growth rate, the proportion of agricultural consumption to GDP Agricultural, degree of economic openness agricultural sector in terms of increasing each of them by about ١% leads to increased growth rate of agricultural GDP by about ٠.٠٣%, ٠.١٠%, ٢.٧%, ١.٠٥% each, respectively. The total flexibility about ٣.٨٨, indicating a growing return on capacity an increase of the values of these variables a ١% growth rate of the agricultural sector increased by about ٣.٩%. Finally the results of the case study on agricultural phenomenon firm showed that the most important obstacles facing the investor in the field of land reclamation are: the length of the proceedings of ownership, lack of readiness of some targeted areas reclamation, lack of access to energy sources, but after the completion of Agriculture, multiplicity of Responsible there is no nets one easy for an investor to deal with it in the development of Land Reclamation, the fear of land grants, despite a call for investors and the state is willing to invest Agricultural forces contribute to the achievement of sustainable development.

### Recommendion

Egypt should have a new investment map for the agricultural sector in particular defined the targeted activities and projects to be implemented and expected rates of its growth, and accelerate all

adjustments for Consolidated Investment Act and its implementing regulations and enact appropriate legislation that will facilitate investor access to investment in time and eliminate the cost of waiting and that may lead to the departure of the investor.